



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد (50) ل.س • دمشق ص.ب (35033) • تليفاكس (00963 11 3120598) • بريد الكتروني: general@kassioun.org

دعم الأغنياء...

«باقٍ ويتمدد»

[13]



الافتتاحية

آخر أيام البلطجة الأمريكية!

بالتوازي مع انطلاق أعمال اللجنة الدستورية المصغرة في جنيف، أطلقت واشنطن ثلاثة مواقف حول سورية؛ الأول هو التراجع عن الانسحاب الكلي والبقاء في منطقة حقول النفط السورية. الثاني متعلق بإدلب وبالضغط لمنع إنهاء النصرة فيها. والثالث متعلق بالشمال السوري أيضاً والذي يدفع لإعاقة التفاهم والحوار بين قوى الشمال الشرقي في سورية وبين الحكومة السورية. إضافة إلى التخطي والاهتزاز الواضح في المواقف الأمريكية التي باتت أشبه بالسندات المسماة «over night» والتي تلقى في السوق لتباع في ظرف 12 ساعة، فإن الأمريكي بخبطه الهائل يعكس فشله المستمر في مختلف الخطط التي يضعها، الكبيرة منها والصغيرة.

منذ إعلان واشنطن انسحابها الجزئي في السادس من تشرين الأول، ثم انسحابها الكامل بعد ذلك بأسبوع، كانت النية الأمريكية الواضحة متمثلة في مسألتين: ضرب ثلاثي أستانا ببعضه بعضاً عبر ملف الشمال الشرقي، واستخدام هذا الأمر بالإضافة إلى إدلب لمنع انطلاق اللجنة الدستورية وبالحد الأدنى لتأخيرها أو إرباكها.

ما جرى فعلياً، وبعد اتفاق 22 تشرين الأول بين الروسي والتركي، وتأييد الإيراني له، وكذلك تأييد الحكومة السورية له، فإن الأمريكي قد وجد نفسه وقد أسقط في يده؛ حيث أدى انسحابه إلى مفعول معاكس كلياً لما أراد، حيث تعزز وتعمق التفاهم بين ثلاثي أستانا، بل وأكثر من ذلك بدأ الدفع باتجاه السير نحو حوارين غير مقبولين من الأمريكي إطلاقاً، الأول داخلي سوري بين القوى في الشمال الشرقي السوري وبين الحكومة السورية. والثاني بين الحكومة السورية والتركية على أساس القانون الدولي. وبذلك وجد الأمريكي نفسه خارج المعادلة بأكملها، وبات وزنه أقرب إلى الصفر في مجمل المسألة السورية.

على هذا الأساس، جرت الانتكاسة خلال الأسبوع الماضي، عبر المواقف المتعلقة بالنفط، وبالقوى في الشمال الشرقي السوري، على أمل أن يؤدي ذلك إلى تفخيخ الحل ككل، وتأخير، وربطه بالإرادة الأمريكية.

لا ينبغي أن تسقط من قراءة التصرفات الأمريكية أيضاً، معاني الخطوات الأمريكية، ليس بما يخص سورية وثلاثي أستانا فحسب، بل وبما يخص العراق أيضاً، فانسحاب أمريكي كامل من سورية، سيفتح الباب نحو انهيار الوجود الأمريكي في العراق ضمن أجال غير بعيدة، وخاصة مع ارتفاع تنظيم الحركة الشعبية في العراق.

إن البلطجة الأمريكية التي تضع يدها على الثروات السورية في الشمال الشرقي تحت حجة حمايتها، وعملياً تقوم بسرقتها، لن تكون مقبولة من أي وطني سوري، وسيجد الشعب السوري، وبالتعاون مع حلفائه، وعبر الإصرار ضمناً على الحل السياسي وعلى تنفيذ كامل للقرار 2254، سيجد الطرق المناسبة لإخراج الأمريكي نهائياً من سورية، لأن وقائع السنوات الكارثية السابقة، تثبت بشكل يومي، أن حلاً حقيقياً للأزمة السورية يمرّ حكماً عبر رفع التفاهم بين السوريين أنفسهم من جهة، وبين ثلاثي أستانا من جهة أخرى، وعبر تخفيض وزن الأمريكي إلى الحدود القصوى وصولاً إلى تصفيره، وهذا ما سيجري في نهاية المطاف، وضمن أجال غير بعيدة إطلاقاً، بعض مؤشراتنا الكبرى ستاتي بالضبط من الداخل الأمريكي، على أبواب الكساد العظيم القادم!

شؤون محلية



الليبرالية وسفاح القربى مع الجريمة المنظمة!

16

ملف «سورية 2019»



الشمال السوري والبلطجة الأمريكية

08

ملف «سورية 2019»



الشعب يستعجل اتفاق الأطراف السياسية

05

شؤون عمالية



استقلالية الحركة النقابية ضرورة

03

أين دور الحركة النقابية؟ وجهة نظر

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



نار يا حبيبي نار

تظالنا النشرات المعنية برصد تحركات الدولار صعوداً أو هبوطاً بخط صاعد لسعر الدولار بالنسبة لليرة السورية، ومع هذا الصعود تصعد معه الأسعار، وتبدأ زفرات المواطنين تتصاعد مع كل مادة هم بحاجة ويبنون شراءها، وهي ضرورية بالنسبة لقوته اليومي وعياله المنتظرين ما سيجلبه لهم رب أسرته، ورب الأسرة محتار ويضرب أسداسه بأخماسه حول ماذا سيفعل بما بين يديه من حفنة من الليرات التي حصل عليها من أول الشهر وبقيت بين يديه بقايا تلك الليرات.

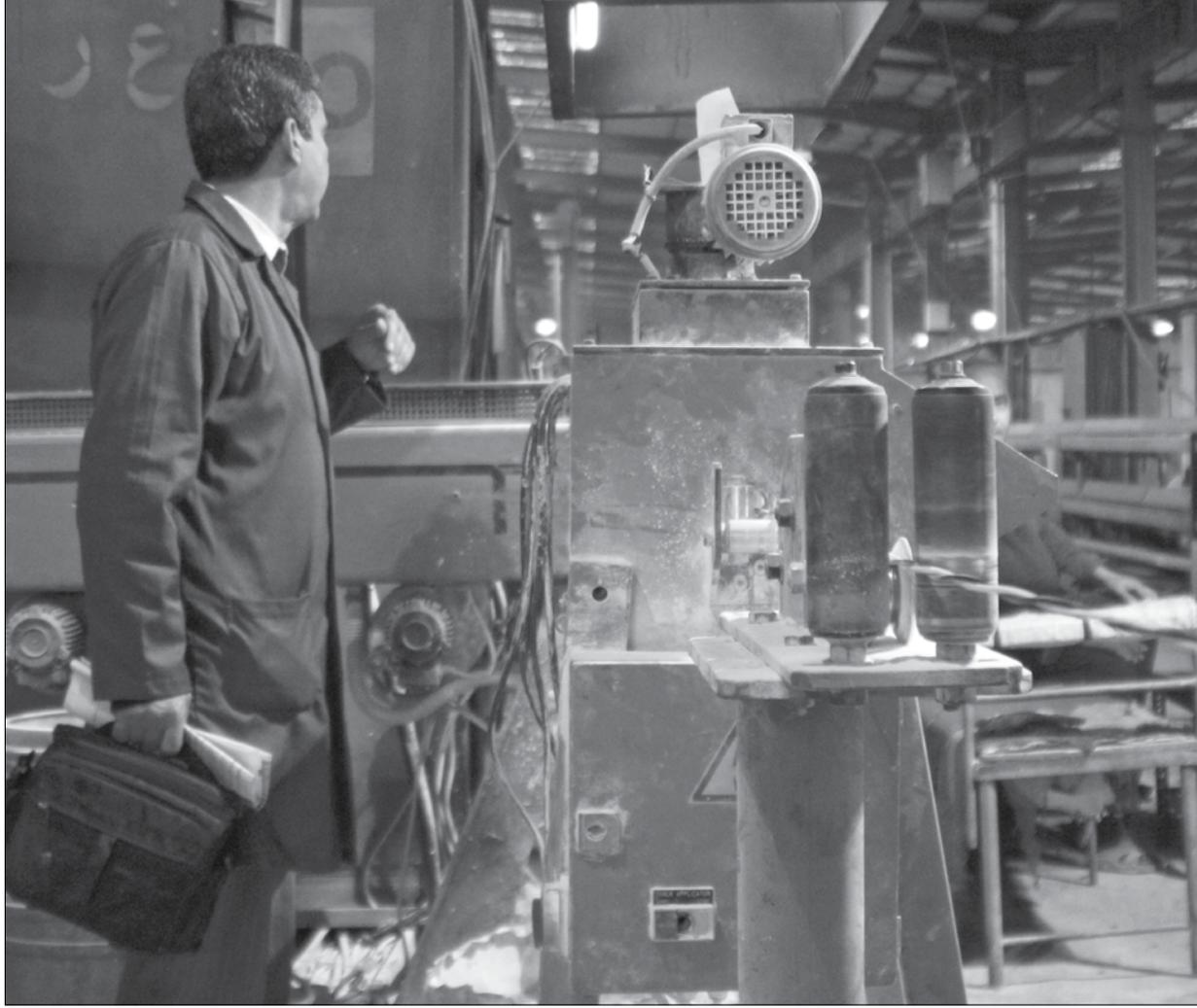
أمام هذا الوضع الكارثي الذي يعيش فيه الفقراء، الحكومة ماذا تقول وخبرائها؟ ماذا يقولون؟ وكذلك ممثلو العمال المفترض أنهم مدافعون عن الإنتاج والأجور والحقوق ماذا يقولون؟

الحكومة تربط تحسين الوضع المعيشي من خلال التحسين المفترض في الوضع الإنتاجي، وهذا كلام حق شكلاً، لأن تحسين الوضع الإنتاجي وما يرتبط به من قضايا يحتاج إلى سياسات مغايرة، لما تتبّعه الحكومة من سياسات هواها الأساس دعم أصحاب رؤوس الأموال المستثمرة في مجال الاقتصاد الريعي «السياحي العقاري المضاربات المصرفية.. إلخ». بينما الجانب المتعلق بالإنتاج فيتم وضع الخطط وتنظيم المؤتمرات وعقد الجلسات على مختلف أنواعها، والحكومة تشكل اللجان لتطوير

الاقتصاد كل تلك العمليات اللوجستية هي في الإعلام، والإعلام فقط، بينما واقع حال الإنتاج والمعامل والمنشآت القادرة على تجاوز أزماتها الإنتاجية والتسويقية على حالها، دون أن تستطيع إحراز تقدم تُذكر له أهميته من حيث قدرة تلك المنشآت سواء في الخاص أو العام على حل الكارثة المعيشية التي تنوي الحكومة على حلها من خلال تطوير إنتاجية تلك المنشآت، وتدعيمها بما تحتاج له من مواد أولية أو استبدال خطوط إنتاجية أو تأمين قطع تبديلية من مصادر لا يدفع فيها كسيونات كبيرة كانت أو صغيرة، أو تأمين اليد العاملة من خلال أجور حقيقية..

أما الخبراء الذين يبلون بدلهم في الشأن المعيشي انطلاقاً من الوضع الاقتصادي فإن أغلبيتهم يتوافقون مع الحكومة بما طرحه وتقره من خطط وإجراءات، مع نكهة أكاديمية، وهذه تكون عدة الشغل المطلوبة للإقناع.

النقابات تتوافق مع الحكومة في ما تقولها حول تحسين الوضع المعيشي، وتجد للحكومة مخرجاً من زنفقتها حول الأجور، بأن تقول إذا الإمكانات لا تسمح لتحسين الحكومة متممات الأجر من مكافآت وحوافز إنتاجية وغيرها. والسؤال الأيست هذه مرتبطة بتحسين الإنتاج وتطوره؟ وكيف سيجري تحسينها والأصل فيها معطل وهو الواقع الإنتاجي؟



لطالما كانت الحركة النقابية في سورية في طليعة المدافعين عن القضايا الوطنية في كل المراحل التي مرت فيها سورية، وكان لها دور مهم في المنجزات التي أنجزتها الطبقة العاملة خلال القرن الماضي.

■ ادیب خالد

واليوم، في خضم الأحداث التي تشهدها سورية، ومن أهمها انطلاق أعمال اللجنة الدستورية في جنيف، لم نر للنقابات دوراً حقيقياً أو رأياً قانونياً لعرض رؤيتها وموقفها العمالي في «الدستور الجديد»، بل بقي موقف النقابات متخفياً تحت عباءة الوفد «المدعوم» من الحكومة التي لا تهمها حقوق العمال فهي من تحاربهم في لقمة عيشهم، وهي تحمل وتمثل رؤية أصحاب الربح والمستثمرين.

فأين موقف النقابات المستقل المعبر عن موقفها الطبقي؟ وأين أطروحاتها؟ ولماذا لم نسمع رأياً مستقلاً للنقابات باحتمالات الإصلاح الدستوري الجديد، أو على أقل تقدير تقديم رؤيتها للطبقة العاملة وتوعيتها بأهمية عملية الإصلاح الدستوري الجارية؟ وما يجب أن ينص عليه الدستور الجديد من حقوق للطبقة العاملة؟ وماهي ضمانات تطبيقها حتى لا يحدث كما حدث مع نصوص الدستور الحالي المتعلقة بحقوق

الطبقة العاملة التي بقيت حبراً على ورق! ألا تعتبر النقابات نفسها أنها الجهة الوحيدة الممثلة للعمال والمدافعة عن حقوقهم؟

النقابات والحكومة

إلى متى ستبقى النقابات تخنفي تحت عباءة الحكومة وتلتزم بقراراتها وتعتبر أن هذه القرارات هي من مطالب العمال، وتغلف قرارات الحكومة بشريعة عالية؟ فإذا كانت النقابات غير مقتنعة بدورها المستقل والمادة الثامنة في الدستور الحالي فهذه فرصتها اليوم للتسلح بهذه المادة لفرض موقفها ورؤيتها في «الدستور الجديد»، الذي يمكن أن يكون متطوراً أشواطاً كثيرة عن الدستور الحالي، لما سيوفره للشعب عموماً وللطبقة العاملة خاصة من حرية في التحرك للمطالبة بحقوقهم؟

لماذا القائمون على النقابات يبقون النقابات مقيدة بالمادة الثامنة القديمة ويمنعون أي تحرك مستقل لها، ويضعون اليوم فرصة لفرض الطبقة العاملة رؤيتها في الدستور الذي سيحدد مصير البلاد لعشرات

السنين؟

على ماذا تراهن النقابات في المرحلة الحالية والقادمة في الدفاع عن حقوق العمال؟ هل ستبقى تراهن على منطق الحوار مع الحكومات كما في السابق والذي أوصل الطبقة العاملة لحافة الجوع وأدى إلى فقد ثقة العمال بالنقابات؟

أين دور النقابات المستقل؟

لماذا تتماهى النقابات مع الحكومة ووفدها، وهي من المفترض تعرف أنها مستقلة عنهم وتمثل الطبقة العاملة، وأن تكون النقابات شريكة للحكومة؟ هذا يعني أن على النقابات تبني رأي الحكومة في الدستور الجديد بما يخض القضايا الاقتصادية والاجتماعية والحريات الديمقراطية النقابية للطبقة العاملة، وهذا يعتبر غير دستوري ويصل إلى حد اختطاف النقابات ومصادرة قرارها، وتجسير تلك المؤسسة للعمل على التهادن مع قوى رأس المال التي تمثلها الحكومة.

من يمثل العمال؟

القليل من القوى السياسية

المشاركة في مناقشة الدستور يتحدثون عن ضرورة «ماذا يجب أن ينص الدستور الجديد من حقوق في الجانب الاقتصادي والاجتماعي»، وتبقى التغييرات التي تطرحها تلك القوى تتعلق بالجانب الديمقراطي فقط، ومع ضرورة هذه المواضيع وأهميتها، إلا أن هذه القوى لا تتحدث عن مصالح فئات الشعب وحقوقها بل تكتفي عادة بالإشارة إلى ما يهم توجهها السياسي والاقتصادي، والتوجهات تلك القوى السياسية مكشوفة ومعروفة للجميع بما فيه وفد الحكومة.

لذلك يجب على النقابات البدء من اليوم، فتح جلسات حوارية دستورية في مبنى النقابات، والاستماع إلى رأي العمال والنقائبيين والحقوقيين لتكون موقفاً واضح من الإصلاح الدستوري، ولا بد أن تمثل النقابات فيها كطرف مستقل، وتكون رأياً وموقفاً عمالياً موحداً وتوسع لفرض موقفها ورؤيتها على المشاركين، وتعزز موقف المشاركين الذين يمثلون مصلحة العمال والطبقة العاملة.

استقلالية الحركة النقابية ضرورة وليست شعاراً



هل الحركة النقابية مستقلة استقلالاً ناجزاً تستطيع من خلاله أن تدافع عن مصالح الطبقة العاملة التي تمثلها؟ هل تمارس الحركة النقابية رقابتها الشعبية على آليات وطرق تطبيق الدستور بما يتعلق بمصالحها وحقوقها؟ وهل تشترك فعلاً في صياغة وإقرار القوانين الناظمة للعمل والتنظيم النقابي؟

■ نيلك عكام

كما نصت عليه المادة العاشرة من الدستور «المنظمات الشعبية والنقابات المهنية والجمعيات، هيئات تضم المواطنين من أجل تطوير المجتمع وتحقيق مصالح أعضائها، وتضمن الدولة استقلالها وممارسة رقابتها الشعبية ومشاركتها في مختلف القطاعات والمجالات المحددة في القوانين، وذلك في المجالات التي تحقق أهدافها، ووفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون». صحيح أن الدستور قد نص على استقلالية هذه المنظمات والنقابات المهنية وغيرها، وهذا شيء مهم، ولكن ما نص عليه في الدستور لم يخرج من ثانياً أوراقه التي كتبت فيه، وما زال حبيس تلك الأوراق، وخاصة فيما يتعلق بحقوق الطبقة العاملة والحركة النقابية، وعلى سبيل المثال لقد نص الدستور في المادة الأربعين منه أن العمل حق لكل مواطن، وكذلك أيضاً أن تعمل الدولة على توفيره لجميع المواطنين. والسؤال هل عملت الدولة على تأمينه حقاً من خلال إقامة وتوفير فرص العمل لدى قطاع الدولة أو القطاع الخاص؟ حيث ما زالت نسبة البطالة بازدياد كبير سنوياً وفرص العمل تزداد شحاً، وخاصة لدى قطاع الدولة؟ ثانياً، لكل عامل أجر عادل يضمن

وكافة أجهزة الحكومة لها علاقة في شؤونها بما فيها العمليات الانتخابية الدورية، حتى أنه لا يستطيع أي عامل من الوصول إلى أي موقع في الهرم النقابي؟ إن لم تكن هذه الأجهزة قد نالت الرضا هذا بشكل عام، إضافة إلى عملية وطرق الانتخاب التي تعتبر القائمة المقترحة من قبل تلك الأجهزة ناجحة مسبقاً مع احتمال ترك فراغ لأحد ما كي تبدو عملية الانتخاب صالحة وديمقراطية. إن الأمل ما زال معقوداً على إرادة الطبقة العاملة في تنظيم وتوحيد مواقفها ومطالبها تجاه الدفاع عنها.

البيروقراطي الذي تعمل من خلاله هذه النقابات، فالقضية اليوم في سياسة النقابات وعلاقتها مع العمال وأصحاب العمل في القطاع الخاص وقطاع الدولة على حد سواء، لم تعد بموقف جزئي صغير من قضية محددة فقط، وندعي أننا حققنا ذلك الإنجاز الكبير سواء كان ذلك على مستوى هيكلية التنظيم النقابي، أو تحقيق ذلك الجزء البسيط الذي لا يغني أو ييسر من جوع، بل بحاجة إلى إستراتيجية العمل النقابي بكامله وكافة جوانبه التي يجب أن تبنى على مستوى عالٍ من الاستقلالية للحركة النقابية. وقد يطرح سائلاً كيف تكون الحركة النقابية مستقلة

مصالح الطبقة العاملة؟ بل وتضرب بمصلحة البلاد عامة الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية، والتي منها السعي باتجاه خصخصة قطاع الدولة عبر قانون التشاركية وغيرها من القرارات والتوجهات العامة تحت شعارات براءة من الإصلاح والتطوير أو التحديث والاستثمار. إن وضع الطبقة العاملة اليوم في أسوأ ما يكون في كل المستويات والصعد، وهذا يتطلب من الحركة النقابية وقفة حازمة وصوتاً عالياً لإصلاح هذه الأوضاع. لذلك على الحركة العمالية اليوم التقدم نحو عمل نقابي كفاحي، وهذا لن يحصل من خلال هذا الضبط والإيقاع

متطلبات المعيشة وتغييرها. غير أن هذا الحق الدستوري لا تحصل عليه الطبقة العاملة. أما الحركة النقابية ما زالت حركتها ومواقفها غير كافية تجاه تحصيل هذه الحقوق وغيرها، بسبب منطق الشراكة الذي تتبناه على طول الخط، وهذا سبب مهم يكبح إمكانية تبني ما أتاحة لها الدستور من حقوق في ممارسة دفاعها المشروع عن مصالح وحقوق الطبقة العاملة تجاوزاً لما هو مسموح. ونعني به فقط رفع المذكرات والكتب، وكيف لها أن ترفع صوتها وهي كما تدعي أنها ذلك الشريك للحكومة بكل توجهاتها وقراراتها التي لا تخدم

الطبقة العاملة



إضراب عمال

دخل العشرات من عمال وسائقي مصلحة النظافة في مدينة الشهداء التابعة لمحافظة المنوفية في مصر في إضراب مفتوح عن العمل، لتأخر صرف الرواتب لمدة شهرين، وأكد العمال أن رواتبهم متأخرة من شهرين، مضيفين أنهم يتقاضون أقل الرواتب، ولا يتمكنون أيضاً من الحصول عليها، وتقدموا بطلبات عديدة إلى الجهات المختصة أكثر من مرة، ولا أحد يلبي مطالبهم من التابعين إلى الدائرة أو من رئيس مجلس المدينة رئيس- مركز ومدينة الشهداء- في حل المشاكل كما فض إضراب أكثر من 2000 عامل في شركة مصر العامرية للغزل والنسيج، بعد موافقة الإدارة ووزير القوى العاملة بالتوصل إلى اتفاق مع ممثلي العمال من خلال المفاوضات الجماعية والحوار لحل مشكلة العاملين بالطرق الودية.

إضراب عام في هولندا وإغلاق المدارس في البلاد

دخل يوم الأربعاء 6 تشرين الثاني، معلمو أكثر من أربعة آلاف مدرسة في هولندا في إضراب، وذلك ضمن سلسلة من الاعتصامات والإضرابات يقوم بها المعلمون في البلاد. حيث يشمل الإضراب المعلمين في البلاد كلاً من المعلمين والمزارعين والعمال. وتطالب هذه الفئات الثلاث بتحسين الأوضاع المعيشية في البلاد، كما يطالب المعلمون بزيادة رواتبهم أيضاً وتحسين ظروف العمل. وتعاني البلاد من أزمة في نقص عدد المعلمين في البلاد تصل إلى 40%، وهو ما يلقي ضغوطاً على المعلمين، الذين يواجهون أعباءً إضافية نتيجة ذلك. وكانت الحكومة قد توصلت في الأسبوع الماضي إلى اتفاق مع النقابات العمالية حول الأجور.

إضراب عمال شركة لوفتهانزا

دخل العمال بشركة «لوفتهانزا» الألمانية للطيران، صباح يوم الخميس 7 تشرين الثاني إضراباً يستمر يومين. ويهدف الإضراب، الذي تنظمه نقابة عمال المضيفين الجويين، إلى تأمين المطالب المتعلقة برفع المصروفات والترقيات لحوالي 21 ألفاً من عمال أطقم الضيافة الجوية في لوفتهانزا، بالإضافة إلى توفير فرص عمل منتظمة للعمال الموسمييين. وكان هناك إضراب لنقابة المضيفين الجويين في أربع شركات فرعية تابعة لشركة الطيران الألمانية العملاقة «لوفتهانزا»، وهي «يورو وينغز» و«جيرمان وينغز» و«لوفتهانزا سيتي لاين» و«صن إكسبريس»، قبل أسبوعين. وسيتم إلغاء 700 من بين ثلاثة آلاف رحلة مقررة اليوم، إلى جانب 600 رحلة يوم الجمعة، وفقاً لوكالة الأنباء الألمانية.

نقابة عمال سونلغاز في إضراب عام

أعلنت النقابة الوطنية المستقلة لعمال الكهرباء والغاز، عن الدخول في إضراب عام في كل التجمعات العمالية في الشركات التابعة أيام 5-6-7 تشرين الثاني الجاري، احتجاجاً على الأوضاع التي يعيشها العمال ومساندة للحراك الشعبي السلمي. وأكدت النقابة في بيان صادر عنها يوم الأحد 3 تشرين الثاني، على ضرورة الانطلاق في حملة التغيير الحقيقي داخل مجمع سونلغاز بإضراب عام، وبتحججات في كل المديرات والوحدات. ويأتي هذا الإضراب، تنديداً بالمشاكل المهنية والاجتماعية التي يعيشها عمال المجمع، والذي تعتبره النقابة في تفهيم مستمر. ويطالب عمال شركة سونلغاز بالرحيل الفوري لرئيس نقابة الإدارة المتهم بالفساد، كما يطالبون برفع الأجور والمنح المختلفة.

الصناعات الهندسية تحتاج إلى إعادة هندسة أوضاعها؟



تمر الصناعة السورية في القطاعين الخاص والعام بلحظات حرجة وتعثر في الاستفادة القصوى من إمكانياتها التي تراكمت عبر عشرات السنين، والتي يجري التفريط بها على مذهب المشاريع السياحية وغيرها من المشاريع التي ناتجها العام ليس لمصلحة البلاد في عملية التنمية المطلوبة في هذه الأوقات العصيبة من عمر الأزمة الوطنية، التي لم تبق ولم تذر من مقومات الاقتصاد الحقيقي، ليس بفعل الحرب فقط، ولكن بفعل السياسات الاقتصادية ونموذجها الليبرالي الذي سعى ويسعى في كل لحظة إلى تحقيق أعلى معدلات من الربح وعلى حساب الاقتصاد الوطني برمته، وبالأخص على حساب الصناعة الوطنية التي مخزونها كبير من الخبرة والإمكانات والقدرات لتجاوز أوضاعها التي وضعت فيها، وتمنعها من إعادة تدوير عجلة إنتاجها.

■ عادل ياسين

المذكورة التي أصدرتها المؤسسة العامة للصناعات الهندسية يمكن أن توضح وتدل على حجم الإعاقات ومقدار العصى التي توضع في عجلة أن تضي هذه الصناعة في طريقها نحو الإنتاج المتطور، والملي لحاجات الناس، والصناعات الأخرى من مواد أولية تحتاج إليها في صناعاتها. المذكورة التي جاءت تحت عنوان الصعوبات والمعوقات الصادرة عن المؤسسة العامة للصناعات الهندسية تعكس الموقف العام من مجمل الصناعة بالرغم من الادعاء الدائم بأن الأولوية للصناعة، ولكن هذا كلام في كلام يدحضه الواقع الذي تعيش فيه معظم المراكز الصناعية ابتداء من المدن الصناعية وليس انتهاء بالشركات العامة، التي يوضع لها برنامجاً جديداً في تصنيفها بين الدمج والإنهاء والطرح على التشاركية مع القطاع الخاص، وربما مع رساميل أجنبية ضمن قوانين الاستثمار التي تصيغها الحكومة وتعديلها بين الفينة والأخرى. جاء في المذكورة الصعوبات والمعوقات التالي: صعوبة في تأمين المواد الأولية وارتفاع

أسعارها لعدم الشراء مباشرة من الشركة الصانعة بسبب المقاطعة، والحظر، هذا يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج. صعوبة تأمين القطع التبديلية وارتفاع أسعارها. ارتفاع الرسوم الجمركية على مدخلات الإنتاج. صعوبات متعلقة بالشحن الداخلي وارتفاع أجورها. انخفاض التوتر الكهربائي من الشبكة الرئيسية وانقطاعه أحياناً مما يتطلب تشغيل المولدات الاحتياطية. ارتفاع ديون القطاع العام، وعدم قيام مؤسسات القطاع العام بتسديد أرصدها. عملية الندب لم تُجد نفعاً بسبب قلة خبرتها وارتفاع أعمارها. نقص حاد في العمالة الفنية والخبرة. صعوبة تأمين القطع الأجنبي من أجل استيراد المواد الأولية.

ليس بمقدور الحكومة عبر وزاراتها المختلفة صاحبة العقد والربط في الشأن المالي والصناعي تجاوز معظم المعوقات إن لم نقل كلها؟

عدم تأمين كميات المازوت الكافية لتشغيل معمل الصهر والبالغة 300 ألف لتر شهرياً. تأخير تخصيص المبالغ اللازمة في الخطة الإسعافية وعدم كفايتها وقد ينتهي مفعولها قبل انتهاء تنفيذ العمل الذي خصصت له. هذه المعوقات، ولكن السؤال ليس بمقدور الحكومة عبر وزاراتها المختلفة صاحبة العقد والربط في الشأن المالي والصناعي تجاوز معظم المعوقات إن لم نقل كلها؟ الجواب بسيط، إن كان هناك توجه حقيقي نحو التجاوز لتلك المعوقات ليس في قطاع الصناعات الهندسية فقط، بل بمجمل القطاعات الصناعية التي تم ربط خطوطها الإنتاجية وموادها الأولية وقطع تبديلها مع الغرب، الذي يفرض على الشعب السوري حصاراً جائراً. وبالتالي، ستجد الصناعات المختلفة نفسها أمام المأزق الحالي الذي تعيش فيه، والمخرج الوحيد لهذا المأزق هو التوجه شرقاً عبر التعامل المباشر مع

الحكومات، مما سيوفر تلك الكمسيونات العالية التي يحصل عليها الوسطاء لتأمين ما تحتاجه تلك الصناعات. وهنا نصطدم بالمعضلة الكبرى القطع الأجنبي الضروري لعمليات الشراء. وبالتالي، سترتفع التكاليف من جرائها وتتعلل عجلة الإنتاج عن الدوران بسبب عدم تأمينها. لقد قدمت المؤسسة عدة اقتراحات للخروج من الوضع القائم، وهي مقترحات هامة، ولكنها غير كافية، وغير الكافي فيها أنها لم تتعرض لقضية أجور العمال من حيث ضرورة زيادتها لتكون عامل جذب أساس لتلك الكوادر التي غادرت قطاع الدولة إما بالهجرة إلى الخارج، أو بالعمل في شركات القطاع الخاص الذي يعرف كيف يشد تلك الكوادر الهامة له، ويشغلها في منشآته عبر العديد من الأشكال بما فيها إعطاء أجور أفضل، مما يعطيه القطاع العام، ولكنها غير كافية قياساً بتكاليف المعيشة المرتفعة.

العمال ضحايا النقص في السلامة المهنية؟



الإجراءات، وعند وقوع الخطر يقال إن الإجراءات حاضرة، ولكن هذا خارج عن إرادة من هم قيمون عليها فهل هذا كافٍ؟

غير معلوم بمخاطر تكونها واحتمالات انفجارها لأي سبب، ومنها شرارة كهربائية. إن العمال دائماً هم ضحية نقص

عليها خبرات من المفترض أن تلعب هذه الخبرات المتكونة دوراً بمنع مثل هذه الحوادث التي لا نقول عنها إنها اعتيادية، لأنها تسببت بإصابات منها قاتلة، وعندما نقول خبرات نعني بها جملة الإجراءات المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية والأمن الصناعي المتوجب اتباعها وبدقة ومهنية عالية، خاصة وأن العمل يتم بالتعامل مع الغازات القابلة للانفجار كما صرح بذلك مدير المصفاة، وخاصة أيضاً أن العمل يتم على ارتفاعات غير اعتيادية، والدليل أن العامل المتوفى سقط من ارتفاع أربعين متراً بسبب الانفجار من الغازات المتكونة أثناء الصيانة، فهل تكون الغازات

وليس أخرى ما جرى للعامل عماد حميدي رئيس الوردية الكهربائية، حيث تعرض لعملية سقوط من ارتفاع أربعين متراً وأدى الأمر إلى وفاته، مع حدوث عدد من الإصابات تختلف شدتها من عامل لآخر ممن كانوا أثناء العمل وقت حدوث الانفجار في الوحدة الإنتاجية المتوقفة عن العمل في مصفاة بانياس. لا نعتقد أن عملية الصيانة هذه التي تسببت بموت العامل هي التجربة الأولى التي يتم القيام بها، فالمصفاة قديمة، ومن المؤكد أن عمليات الصيانة تجري باستمرار، وبهذه الصيانات المستمرة تكونت لدى عمال الصيانة والمهندسين المشرفين

السلامة المهنية والأمن الصناعي هما من أساسيات الحفاظ على أرواح العمال وعدم تعرضهم لإصابات قد تسبب لهم الوفاة، وقد تسبب عاهات دائمة أو مؤقتة، وإصابة العمال وتعرضهم لمخاطر حقيقية أثناء عملهم تكون بانعدام إجراءات الصحة والسلامة المهنية، وغياب إجراءات الأمن الصناعي، وهناك الكثير من إصابات العمل التي يتم إحصاؤها من قبل مديريات الصحة والسلامة المهنية والكثير أيضاً لا يتم العلم بها، وخاصة في منشآت القطاع الخاص، حيث تكون هناك إصابات أكثر وأضرارها على العمال بليغة ويجري تسويتها داخلياً، مما يفقد العامل حقوقه التي أوجبها قانون التأمينات الاجتماعية، وخاصة في حالة الوفاة التي لا يعلم العمال ما هو متوجب عليهم فعله في مثل هذه الحالات، وليس هناك من يساعدهم على العلم بحقوقهم التي يجري هضمها من قبل أرباب العمل.

■ قاسيون

حوادث الإصابات بأنواعها كثيرة،

الشعب يستعجل اتفاق الأطراف السياسية



أجرت صحيفة «إزفيستيا» الروسية مقابلة مع د. فدرى جميل، أمين حزب الإرادة الشعبية، ورئيس منصة موسكو للمعارضة السورية، وعضو قيادة جبهة التغيير والتحرير، في يوم الثلاثاء 5 تشرين الثاني، حول انطلاق التسوية السياسية في سورية وعمل اللجنة الدستورية.

● ماهي المدد التقريبية الممكنة للوصول لتوافقات بشأن التعديلات الدستورية في سورية؟
سؤال معقد، الجميع قال إنه ليس هناك أطر زمنية لذلك.

● لكن الانتخابات الرئاسية في البلاد ستكون في عام 2021، ما مدى واقعية الوصول إلى اتفاق خلال هذه الفترة؟
بادئ ذي بدء، من المهم أن نفهم بأن اللجنة الدستورية هي عبارة عن مجرد مفتاح لحل الأزمة السورية وبداية الحل السياسي، وهكذا من دون الأخير «الحل السياسي»، اللجنة بحد ذاتها لن تكون ذات أهمية بالغة. بهذا الشكل إطلاق اللجنة الدستورية يجب أن يفهم منه أنه تسريع للحل السياسي بكل المجالات.

● كيف كان وقع بداية عمل اللجنة على المشاركين المباشرين؟
لا أستطيع التحدث عن جميع المشاركين، أتحدث فقط عن ممثلي منصة موسكو المشاركة في هيئة المفاوضات المعارضة، نحن نسعى جاهدين لإكمال هذه العملية بأسرع ما يمكن من أجل السوريين، الذين يوجد 8 ملايين منهم يعيشون خارج بيوتهم، الشتاء قادم على الأبواب، الجوع، البرد... لذلك يجب حل المسائل بأسرع ما يمكن. الشعب السوري لا يمكنه الانتظار أكثر إلى أن تتفق المعارضة والنظام.

● أعضاء اللجنة بتركيبها الموسعة والمصغرة بدأوا بالعمل من خلال مقترحات وملاحظات محددة، في هذا المجال، ماذا تقترح منصة موسكو؟
حالياً يقوم الطرفان بوضع العربة أمام الحصان من خلال السؤال التالي: هل هو «تعديل دستوري» أم كتابة «دستور جديد»؟
● هل أثر التصعيد في منطقة الشمال الشرقي السوري على إطلاق اللجنة الدستورية؟
الوضع في شمال شرقي سورية، وليس فقط هناك، يشكل وضعاً ساخناً جداً في إدلب، كان هناك خطر على إطلاق عمل اللجنة، لكن المشكلة حُلّت، لذلك يمكن القول إن ما يحدث في المنطقة لم يؤثر على مصير اللجنة الدستورية، على الأقل حتى الآن. ماذا سيحدث لاحقاً؟ العملية السياسية مرتبطة بمجالات كثيرة في حياة السوريين، لذلك ستؤثر الخطوات المتبعة بهذه المجالات على عمل اللجنة الدستورية. اللجنة الدستورية فقط لوحدها لا يمكن اعتبارها الوجه الوحيد للعملية السياسية، هناك حاجة للسير

من الجدير أن يُسأل السؤال الذي طرحه جوزيف ستالين بشأن تأثير بابا الفاتيكان: كم يملك أوية عسكرية؟ بمعنى ما هو الوزن الحقيقي للدول الغربية في سورية؟ أعتقد أنه يتناهي إلى الصفر. اليوم مجموعة أستانا أصبحت الحلقة القائدة للعملية السياسية في سورية، في الوقت الذي يفقد الغرب تأثيره. طبعاً هم حاولوا عرقلة العملية السياسية في حينها، لكن الآن هل يستطيعون فعل ذلك أم لا؟ إن ذلك يصبح أصعب وأصعب لمنع هذه العملية. ماذا يفعل الأمريكيون؟ حالياً يقولون سنغادر، وأحياناً يقولون سنبقى... بالمحصلة اتجاه التطور يظهر أن موقفهم يضعف في القضية السورية. لذلك أعتقد أن روسيا وإيران وتركيا كلاعبين خارجيين يملكون وزناً نوعياً كبيراً، حتى يقوموا بلعب الدور القيادي في تحقيق نجاح العملية السياسية في سورية.

خطوات متوازنة، كي يصدق الناس بانطلاق العملية السياسية.

● ماذا تقصد بالعملية السياسية، الانتخابات الرئاسية؟
العملية السياسية هي تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي 2254، وإجراء الانتخابات هي نهايتها المتوقعة. لذا البداية هي إطلاق عمل اللجنة الدستورية، أما ما بينهما؟ تغيير هيكلية السلطة السياسية، كيف سيحدث ذلك؟ هذا السؤال بحاجة إلى التوافق، لأن بقاء الوضع السابق غير ممكن.

● هل هناك أساس للحديث عن أن البلدان الغربية عرقلت إطلاق اللجنة الدستورية؟ وإذا كان الجواب نعم، هل هناك مخاوف من استمرار زعزعة الاستقرار حتى بعد أن بدأت اللجنة أعمالها؟

بلاغ من منصة موسكو حول اللجنة الدستورية المصغرة

بيان الخارجية الروسية حول لقاء بوغدانوف-جميل

في السادس من تشرين الثاني، استقبل الممثل الخاص لرئيس الاتحاد الروسي للشرق الأوسط وإفريقيا، نائب وزير الخارجية الروسي، ميخائيل بوغدانوف، ممثل قيادة جبهة التغيير والتحرير ورئيس منصة موسكو للمعارضة السورية، د. فدرى جميل، خلال الاجتماع، ناقش الطرفان بدء عمل اللجنة الدستورية المشتركة بين السوريين، وأعربا عن ارتياحهما فيما يتعلق بالانتقال إلى المستوى العملي للحل السياسي في سورية وفقاً لقرارات مؤتمر الحوار الوطني في سوتشي، وأحكام قرار مجلس الأمن 2254. المصدر: وزارة الخارجية الروسية



موسكو تشكيل فريق عمل يتصل بشكل يومي مع أخصائيين بالقانون من سوريين مقيمين في الوطن وفي مختلف المحافظات السورية وفي الخارج، لإنجاز مقترحات وتصورات يتم نقلها إلى مندوبنا في اللجنة المصغرة مهند دليقون، كي يطرحها أثناء عمل اللجنة عليها تساهم في وضع تصور أفضل وأشمل.

أن ينتقل عمل اللجنة إلى دمشق، وبإشراف الأمم المتحدة وبضمانات دولية، وخاصة من مجموعة الدول الضامنة «أستانا»، ضمانات تحضن أعضاء اللجنة، كي يشعر الشعب السوري أنه يشارك في عملية صياغة مستقبل بلده، ما يعطي اللجنة زخماً جماهيرياً يدفعها للتجاوب مع طموحات الشعب السوري، ويساعدها للإسراع بإنجاز مهامها وبدء ترجمتها على الأرض. بالإضافة إلى ذلك، قررت منصة

عقدت اللجنة الدستورية المصغرة اجتماعها الأول بعد ظهر اليوم، الإثنين 4 تشرين الثاني، في مقر الأمم المتحدة في جنيف، وأقرت جدول عملها لدورة انعقادها الأولى، والذي تمثل ببحث المداخلات التي جرى تقديمها من أعضاء اللجنة الموسعة يومي الخميس والجمعة الفائتين، لاستخلاص الأفكار الدستورية الأساسية التي وردت فيها وإغنائها بأفكار إضافية لتحويل جميعها إلى مادة للنقاش.

إن منصة موسكو للمعارضة السورية، إذ تهنى الشعب السوري بالتوصل إلى تشكيل اللجنة المصغرة وابعقاد اجتماعها الأول، فإنها عملت بالتوازي على بحث الخطوات التي يمكن أن تتخذ لتسريع إنجاز الإصلاح الدستوري، ومنع أية محاولات لتضييع الوقت ولتأخير إخراج السوريين من المأساة التي يعيشونها. في هذا السياق، وكي لا تتحول هذه اللجنة إلى آلية بيروقراطية في جنيف، ترى المنصة أنه يجب

مصارف من أجل الناس؟



وهكذا، سحبت حكومة فرانكلين روزفلت من المجموعات المالية والمصرفية الحرية المطلقة التي كانت تتمتع بها. وعبر هذا القرار، وتحت ضغط التعبئة الشعبية في أوروبا خلال وبعد التحرير، وضعت حكومات القارة العجوز قيوداً صارمة على الأنشطة الرأسمالية. ونتيجة لذلك، كانت هناك أزمات مصرفية قليلة جداً على مدار السنوات الثلاثين التي تلت الحرب العالمية الثانية. وقد أشار اثنان من الاقتصاديين الليبراليين في أمريكا الشمالية، كارمن م. راينهارت وكينيث س. روجوف، إلى ذلك في كتابهم المعنون «هذه المرة الأمر مختلف»، حيث اعترفوا بأن العدد المنخفض للائزمات المصرفية يمكن تفسيره أساساً: «بقمع الأسواق المالية المحلية بدرجات متفاوتة، والاستخدام الكثيف لضوابط رأس المال الذي استمر لسنوات عدة بعد الحرب العالمية الثانية». وفي الواقع، وخلال الفترة نفسها، نُفذت غالبية حكومات الدول الصناعية سياسات لتنظيم تدفقات رؤوس الأموال الواردة والصادرة على حد سواء، كما أُجبرت المصارف على التصرف بحكمة، وأُمتت القطاع المالي جزئياً.

تأميم مصرف فرنسا ومصارف مهمة أخرى بعد التحرير
في فرنسا، يجب أن ينظر إلى التأميم المصرفي في أعقاب الحرب العالمية الثانية «على أنه حركة شعبية في سياق المقاومة، وأدى التحرير إلى إنشاء لجان عمالية في بعض الشركات». يذكرنا الباحث باتريك سورين بأنه في 2 كانون الأول 1945، تم

سمحت للمصرف الفرنسي بتمويل أعضائها، أي حكومة ثيرس المحافظة في فرساي والجيش التابع لها.

الثورة الروسية: تأميم المصارف والغاء ديون الفلاحين في 1917

كانت التأميمات المصرفية إحدى الخطوات الأولى التي اتخذتها الحكومة السوفيتية بعد ثورة أكتوبر 1917. وقد مهد هذا الإجراء الطريق لإلغاء القروض المصرفية للمزارعين، فضلاً عن انعكاسات إيجابية أخرى. وكان الرأسماليون الأجانب - ومعظمهم من الفرنسيين والألمان - يحوزون على ثلث رأس مال المصارف. صودرت على الفور سبعة مصارف رئيسية. وألغيت جميع الأسهم المصرفية (5). وتم تأميم المصارف الخاصة، في حين أن الديون الأجنبية التي تم اعتبارها مؤذية وغير شرعية جرى التنصل منها. وقد أدى نزع ملكية المصارف ونبذ الديون في آن واحد، إلى تعزيز القوة الثورية الناشئة.

1933: روزفلت يكبح المصارف الأمريكية بحزم

في آذار العام 1933، اندلعت أزمة مصرفية كبرى في الولايات المتحدة في أعقاب حادث انهيار وول ستريت في تشرين الأول 1929. وقام الرئيس المنتخب حديثاً، فرانكلين روزفلت، بإغلاق المصارف لمدة أسبوع كامل (6). وفي العام نفسه، تجاوز روزفلت التشريع المصرفي المعروف باسم «قانون الزجاج» الذي فصل الحسابات المصرفية عن الأنشطة المصرفية الاستثمارية.

بمقدار سيطرة دولة ما على مصارفها، ستمتلك تأثيراً عميقاً في رسم مستقبلها. فيما يلي تقدم «قاسيون» إعداداً لبعض المقالات البحثية التي نشرها المؤرخ والبروفيسور في العلوم السياسية بجامعة «باريس 8» و«لييج»، والناطق الرسمي باسم الشبكة الدولية من أجل إلغاء الديون غير الشرعية، إريك توسان، والتي تطرق فيها إلى الآليات السياسية للتعاطي مع المصارف في ضوء بعض التجارب التاريخية في هذا الصدد.

إعداد: أحمد الرز

مسبقاً بحسابات المدينة، و3,7 مليون هي التي أقرضها المصرف فعلاً. بينما سحب مواطنو فرساي 315 مليون فرنك من شبكة فروع مصرف فرنسا البالغ عددها 74، أي أكثر من 20 ضعفاً (3). في 1881، وبعد عشر سنوات من سحق كومونة باريس، كرر كارل ماركس آراء ليزاغاري، وأعرب عن اعتقاده بأن الكومونة أخطأت بعدم استيلائها على مصرف فرنسا: «كان من شأن الاستيلاء على مصرف فرنسا وحده أن يكون كافياً لتدوير كل النزاع حول شعب فرساي والإرهاب...»، وفيما يتعلق بالاستيلاء على المصرف، كتب: «بقدر قليل من الحس السليم... كان بإمكانهم التوصل إلى حل وسط مع فرساي يكون مفيداً لكافة كاملة من الشعب، وهو الشيء الوحيد الذي كان من الممكن الوصول إليه في ذلك الوقت» (4).

وفي عام 1891، أضاف فريدريك أنجلس: «أكثر ما يستعصي على الفهم هي الرهبة المقدسة التي وقفت بها الكومونة إجلالاً أمام أبواب مصرف فرنسا. لقد كانت هذه أيضاً غلطة سياسية كبرى. فلو وقع المصرف في أيدي الكومونة لفاق ذلك في أهميته عشرة آلاف من الرهائن، ولأرغم البرجوازية الفرنسية كلها على الضغط على حكومة فرساي لعقد صلح مع الكومونة». وخلاصة القول، إن كومونة باريس 1871

كانت كومونة باريس على خطأ حين تجنبت مصرف فرنسا. كانت احتياطاته الرئيسية وهيئته الحاكمة داخل مساحة كومونة باريس، وكان من الضروري جداً الإمساك بزمام الأمور. وبدعم القيام بذلك، ارتكبت قيادة كومونة باريس خطأ فادحاً (1). في عام 1876، وفي كتابه «تاريخ كومونة باريس لعام 1871»، ندد الناشط المفكر الذي اشترك في النضال أيام الكومونة، بروسبير أوليفييه ليزاغاري، بموقف القيادة: «مجلس الكومونة ركع أمام التمويل البرجوازي، الذي كان تحت رحمته»، في إشارة منه إلى مصرف فرنسا، وتابع: «كل المناضلين الجادين شرعوا بضرب عصب الخضم- أي الاستيلاء على الخزانة- لكن مجلس الكومونة هو الحكومة الثورية الوحيدة التي رفضت القيام بذلك» (2).

وكان كل ما طلبته الكومونة من مصرف فرنسا هو قروض للمحافظة على ميزانية متوازنة، وتسهيل دفع مرتبات الحرس الوطني «الحرس الوطني في باريس كان ميليشيا مدنية مسؤولة عن تنفيذ القانون والدفاع العسكري». وعلى هذا النحو، تلقت الكومونة 16,7 مليون فرنك خلال أيامها 72، منها 9,4 مليون هي الأصول المحفوظة

«أكثر ما يستعصي

على الفهم هي

الرهبة المقدسة

التي وقفت بها

الكومونة إجلالاً

أمام أبواب مصرف

فرنسا... لقد كانت

غلطة سياسية

كبيرة»

أمثلة تاريخية عن التعاطي السياسي مع المصارف

البلاد، والتي تشمل أكثر من 85% من إجمالي القطاع المصرفي اليوناني. والمشكلة هي أنه على الرغم من إعادة رسملة الدولة للعديد من المصارف، اليونانية منذ تشرين الأول 2008، فإن الدولة لم تستطع أن تجاري وزن قرارات المصارف لأن ما يسمى بأسهمها التفضيلية لم تكن لها حقوق التصويت. ولم تتخذ الحكومات السابقة أي قرار بهذا الشأن. ولذلك، ووفقاً لعودة سيريزا، كان ينبغي على البرلمان أن يحول الأسهم التفضيلية التي تحتفظ بها السلطات العامة إلى أسهم عادية مع حقوق التصويت. ثم كان بإمكان الدولة أن تضطلع بمسؤولياتها، وأن تحل الأزمة المصرفية بطريقة عادية وقانونية تماماً. وكان ينبغي أن تتخذ الحكومة ثلاث خطوات هامة. أولاً، إجراء ضوابط على تدفقات رأس المال، ومنع رؤوس الأموال من الفرار. ثانياً، كان من الضروري استبدال ستونارييراس كحاكم لمصرف اليونان. ثالثاً، إنجاز نظام دفع موازن. لكن تسييراس وفاروكليس لم يمسا المصارف ولم يوقفا دفع الديون. وقد أضر هذا القرار كثيراً بالشعب اليوناني، حيث ضاعت فرصة تاريخية لا تتبني إضاعتها مرة أخرى.

تحرير الناس من قبضة الأسواق المالية
إن دفع المصارف لتكون «مصارف من أجل الناس» يعني:

أولاً: المصادرة دون تعويض (أو تعويض بقطعة نقدية واحدة رمزية) بالنسبة لكبار المساهمين، أما صغار المساهمين فسيتم تعويضهم كلياً.

ثانياً: منح احتكار الأنشطة المصرفية للقطاع العام حصراً، باستثناء واحد: وجود قطاع مصرفي تعاوني صغير (رهنأ بنفس القواعد الأساسية التي يخضع لها القطاع العام).

ثالثاً: القيام، بمشاركة كاملة من المواطنين، بتحديد ميثاق يشمل الأهداف التي يتعين تحقيقها والمهام التي ستفقد، والتي تضع المخرجات العامة والائتمانات وكيانات الاستثمار في خدمة الأولويات التي تحددها عملية التخطيط الديمقراطي.

رابعاً: الشفافية في البيانات المالية، والتي يجب أن تظهر للجمهور في شكل مفهوم.

■ «1» فترة من التمرد في تاريخ باريس، دامت لأكثر من شهرين، من 18 آذار 1871، حتى «الأسبوع الدامي» بين 21-28 أيار 1871. رفض الشعب في باريس استسلام البرجوازية الفرنسية للجيش الألماني الذي وصل إلى فرساي، وأعلن المواطنون عن قيام كومونة باريس بدعم من الحرس الوطني. ونفذت سياسات اشتراكية جذرية بناءً على رغبة الجماهير بشكل خاص. إنها واحدة من أوائل الثورات البروليتارية في التاريخ.

«2» راجع كتاب «تاريخ كومونة باريس لعام 1871، برومبير- أوليفير ليزاغاري، الصفحة 464، نسخة 2012، الطبعة الأولى 1896. الاقتباس يعود إلى الفصل الرابع عشر، ترجمة إيانور ماركس.

«3» راجع «الكومونة ومصرف فرنسا» (باللغة الفرنسية)، جورج بيسون، جمعية أصدقاء وصديقات كومونة باريس 1871.

«4» رسالة كارل ماركس إلى دوميلا نيوفهويس، 1881/2/22.

«5» راجع إدوارد كار، «الثورة البلشفية»، المجلد الثاني، فصل «النظام الاقتصادي»، الناشر «Editions de Minuit»، باريس، 1974، الفصل 16، الصفحة 146.

«6» «مسار رأس المال»، إسحاق جوشوا، باريس، 2006، ص 19، (باللغة الفرنسية).



ثم أعادت الحكومات التي تخدم رأس المال بعد ذلك خصخصة هذه المصارف جاذبة القطاع الخاص مرة أخرى. وقد دأبت منظمات ثورية عديدة على الدعوة إلى نهج مختلف تماماً لمواجهة الأزمة المصرفية: رفض إنقاذ المصرفيين المسؤولين عن الأزمة، وتأميم المصارف ونقلها للقطاع العام تحت سلطة المواطنين، دون تعويض للمساهمين الرئيسيين.

اليونان 2015

بمجرد وصول حكومة تسييراس إلى السلطة، كان ينبغي أن تسيطر الحكومة فوراً على القطاع المصرفي. لكن عمل الترويكا حظي بما حظي من انتقادات شديدة للإخفاقات المتراكمة منذ 2014، ودفع قرار المصرف المركزي في 4 شباط 2015 إلى تفاقم الأزمة المصرفية والمالية. وكان من الضروري معالجة الحالة من خلال تنفيذ برنامج ئيسالونيك الذي انتخب حزب سيريزا في 25 كانون الثاني 2015 على أساسه، حيث كان البرنامج قد أعلن عما يلي: «بوجود سيريزا، سيستعيد القطاع العام سيطرته على صندوق الاستقرار المالي اليوناني (هو أداة يونانية خاصة الغرض تم إنشاؤها للمساعدة في استقرار القطاع المصرفي في خضم أزمة الديون الحكومية)، وسيكون له حقوق على المصارف التي تعيد رسملة الأموال. وهذا يعني أن القطاع العام سيقدر كيفية إدارة المصارف». وتجدر الإشارة إلى أن الدولة اليونانية في 2015، كانت بموجب صندوق الاستقرار المالي اليوناني، المساهم الرئيس في المصارف الأربعة الرئيسية في

التأميم (في 13 شباط/ 1982) بدعم من حكومة موروي. وقد تم تأميم 39 مصرفاً وعدداً من الشركات الصناعية والمالية. وسرعان ما اتخذ ميتران وحكومته منعطفاً بعد هذه الموجة من التأميمات، حيث أدخل القانون المصرفي المؤرخ في 24 كانون الثاني 1984 نظاماً مصرفياً جديداً مبنياً على نموذج «المصرف العالمي»، وأغلقت الحكومة الفجوة بين المصارف التجارية والاستثمارية وفتحت الباب أمام إزالة القيود، وألغت التأميم في عام 1986.

أزمة 2008: أوروبا والولايات المتحدة
عندما اندلعت أزمة القطاع المصرفي الخاص في 2007-2008، أمتت العديد من الدول المصارف الخاصة الكبيرة بدءاً من 2008. وقد تم ذلك لتجنب الإخفاقات ومساعدة كبار المساهمين. وشملت القائمة المصارف الرئيسية التي تأميمها: Royal Bank of Scotland (GB)، Hypo Real Estate (ألمانيا)، ABN-Amro في هولندا، Dexia في بلجيكا، Bankia في إسبانيا، Banco Espirito Santo في البرتغال...

إلخ. ولم توجه الحكومات بأية حال من الأحوال أنشطة الكيانات التي تم تأميمها نحو تلبية احتياجات السكان. وفي كثير من الأحيان، لم تشارك السلطات الحكومية حتى في توجيه هذه المؤسسات، تاركة الإدارة للممثلين الخاصين. ولم يتحول أي من هذه المصارف إلى أدوات لتمويل الاستثمارات الحكومية. ودفعت تكاليف التأميم من المالية العامة، مما زاد من الدين العام.

تأميم مصرف فرنسا وأربعة مصارف تجارية. وفي العام التالي، جاء الدور على عدد من شركات التأمين التي تم تأميمها. بفضل هذه السياسة، كانت فرنسا مكتفية ذاتياً من الناحية المالية لما يقرب من 40 سنة من عدم الاضطرار إلى الاعتماد على حسن نوايا الأسواق المالية التي تهيمن عليها المصارف الخاصة والمؤسسات المالية الأخرى. وكانت الصعوبات في المصارف نادرة.

كوبا 1959: في السنة الأولى للثورة، غيفارا رئيساً للمصرف الوطني

أظهر تعيين أحد القادة الثوريين الرئيسيين كرئيس للمصرف المركزي بوضوح مدى أهمية السيطرة على السياسة النقدية والمالية للبلاد حتى يتمكن الشعب الكوبي من الانتصار على نظام باتيستا الديكتاتوري. لم يرغب الثوار الكوبيون في تكرار خطأ كومونة باريس. حيث ساعدت السيطرة على المصرف على إنجاز مجموعة من الإصلاحات الاشتراكية الجديدة التي دعمتها التعبئة الشعبية القوية والتي شكلت بالتأكيد امتداداً للثورة الكوبية.

فرنسا 1982: تأميم المصارف

كانت خطة التأميم جزءاً من «البرنامج المشترك» الذي وقعه الحزب الاشتراكي (PS) والحزب الشيوعي وحركة اليسار الراديكالية في 27 حزيران 1972. وقد ظهرت في قائمة «المقترحات 110» للمرشح الرئاسي ميتران في 1980-1981. في فترة ولايته الأولى التي بلغت مدتها سبع سنوات، أقر فرانسوا ميتران قانون

لم يرغب الثوار

الكوبيون في تكرار خطأ كومونة باريس... حيث ساعدت السيطرة على المصرف على إنجاز مجموعة من الإصلاحات الاشتراكية الجديدة

الشمال السوري والبلطجة الأمريكية



لم يكد يمر شهر على إعلان ترامب الانسحاب الجزئي من سورية (6/10/2019)، ومن ثم الانسحاب الكامل بعد ذلك بأسبوع، والذي جرى تنفيذ جزء كبير منه، حتى عاد قبل أيام للقول بعدم الانسحاب من منطقة حقول النفط السوري (كي لا يستفيد منها داعش أو النظام!).

■ سعد صائب

تسلسل الأحداث

في السادس من شهر تشرين الأول الماضي، وبعد ارتفاع السجل الأمريكي التركي حول «المنطقة الآمنة»، ومع ارتفاع الضغط الثلاثي لأستانا باتجاه الخروج الأمريكي من سورية، أعلن ترامب أنه سينسحب من الحدود الشمالية الشرقية لسورية بعمق يصل إلى 30 كم، فاتحاً الباب بذلك للعدوان التركي الذي بدأ بعد ذلك بثلاثة أيام في التاسع من تشرين الأول.

قبل ذلك، ويوم 16 أيلول، عقدت القمة الثلاثية لثلاثي أستانا في أنقرة، وأقرت عملياً إطلاق اللجنة الدستورية السورية، الأمر الذي تم إعلانه على لسان الأمين العام للأمم المتحدة يوم 23 تشرين الأول.

بعد أيام من انطلاق العدوان التركي، وصل مايك بنس نائب الرئيس الأمريكي ومعه جيمس جيفري المبعوث الأمريكي لقوات التحالف الغربي وللانخراط في المسألة السورية، إلى أنقرة للقاء بآردوغان، يوم 17 تشرين الأول، وانتهى اللقاء إلى «اتفاق» بتجميد القتال في الشمال الشرقي 5 أيام على أن يتم خلالها انسحاب قسد من الشمال الشرقي بعمق 30 كم، وبالتوازي مع الاتفاق أعلن ترامب أنه سينسحب كلياً من سورية.

بعد ذلك بأيام قليلة، جرت قمة بوتين آردوغان في سوتشي، يوم 22 تشرين الأول، والتي انتهت إلى اتفاق من عشر نقاط، نصف عملياً الاتفاق الأمريكي التركي وحلّ محله، بحيث باتت الصورة العامة للشمال الشرقي مكونة من العناصر التالية:

- خروج أمريكي كامل.

- بقاء تركي مؤقت ضمن حدود معينة هي التي دخلتها القوات التركية، على أن تحل هذه المسألة بالتوازي مع التقدم بالعملية السياسية ضمن قاعدة الحفاظ على وحدة سورية أرضاً وشعباً وسيادتها الإقليمية، وضمن إشارات مكثفة لضرورة الوصول إلى تفاهم بين الحكومتين السورية والتركية انطلاقاً من قواعد القانون الدولي.

- عودة الجيش السوري لشغل مساحات كبيرة كان بعيداً عنها، بما في ذلك جزء كبير من الحدود الشمالية لسورية.

- اللجنة الدستورية ستنتقل، ولن يعيق تشكيلها شيء.

مع بدء اجتماعات اللجنة الدستورية، صدر عن الجانب الأمريكي موقفاً، الأول يخص حقول النفط السوري والتواجد الأمريكي فيها، واستمرار دعم قسد «التي تحول موقف بعض قياداتها بعد هذا الإعلان، من الحوار غير المشروط مع الحكومة السورية إلى حوار مشروط بشروط أقرب إلى أن تكون تعجيزية».

والموقف الثاني بخصوص إدلب، والذي أغفل كلّ اعتداءات النصرة، بما في ذلك على المدنيين، وطالب بإيقاف أي فعل عسكري من أي نوع في منطقة إدلب ومحيطها.

دلالات المواقف الأمريكية

نعتقد أنه يمكن تلخيص تحولات المواقف الأمريكية السريعة خلال الشهرين الماضيين بالنقاط التالية:

أولاً: من حيث المبدأ، الأمريكي مضطر للانسحاب من سورية في نهاية المطاف، ولكنه كان يحاول إحلال الفراغ والفوضى محله، بحيث يؤدي الانسحاب إلى ضرب

ثلاثي أستانا بعضه ببعض وخاصة تركيا وروسيا، بحيث يمنع ذلك انطلاق أعمال اللجنة الدستورية، ويمنع من جهة أخرى أي تفاهم بين قسد والنظام السوري، لكي تبقى هاتان النقطتان عالقتين وتتمكن الولايات المتحدة من خلالها من الحفاظ على وزن لها ضمن سورية.

ثانياً: ما جرى فعلياً هو أن اتفاق بوتين آردوغان يوم 22 تشرين الأول، وكذلك الدفع الروسي والإيراني باتجاه الحوار على أساس القانون الدولي بين سورية وتركيا، وعلى الأساس الوطني الداخلي بين قسد والنظام، وتحقيق بعض الإشارات الأولية الإيجابية في هذا السياق، حول المشهد بطريقة حادة ضد المصلحة الأمريكية، إذ بدت صورة المشهد كحصول أن الأمريكان خرجوا بخفي حنين، وعلى أنقاض خروجهم تعمق التفاهم الروسي التركي الإيراني، وانفتح الطريق نحو انطلاق عمل اللجنة الدستورية ونحو دفع العملية السياسية إلى الأمام بوزن أمريكي شبه صفري.

ثالثاً: ضمن هذه الإحداثيات، يحاول الأمريكي لملمة فقدان الوزن، ولذلك عاد عن مسألة الانسحاب الكامل بشكل جزئي، ليوقف عند مسألة حقول النفط ضمن غايات أساسية واضحة؛ فإضافة إلى البلطجة والسرقة العنصرية للثروات السورية، فإن الغايات السياسية الأكثر أهمية بالنسبة له هي: «استعادة شيء من الوزن الأمريكي ضمن الملف السوري، استخدام هذا الوزن في تعطيل وتأخير التفاهم بين القوى في الشمال الشرقي وبين الحكومة السورية، وتعطيل وتأخير تمثيل قوى الشمال الشرقي في العملية السياسية ككل، استخدام هذين الأمرين لتحقيق ضغط إضافي على اللجنة الدستورية بحيث لا تتمكن من إنجاز خطوات جدية وسريعة».

رابعاً: ما ينبغي الانتباه له أيضاً، أن الوجود العسكري الأمريكي في سورية، هو من حيث

المبدأ أشبه باستقالة للوجود الأمريكي في العراق، والانسحاب من سورية، لن يقف عند حدود «تراجع الحضور الأمريكي في المنطقة»، بل ينذر بانتهاء الوجود الأمريكي في المنطقة، خاصة في ظل الحركة الشعبية المتصاعدة في العراق، ولذا فإن العودة الجزئية للأمريكي تأتي في سياق منع انهيار الوزن ليس في سورية فحسب، بل وفي العراق أيضاً، وفي المنطقة عموماً.

خامساً: يضاف إلى ذلك كله، الأمر الذي لم يعد ممكناً إنكاره؛ وهو أن التخطيط الأمريكي لا يكفّ يتسع ويتعمق، وصولاً إلى حالة يبدو معها الأمريكي في أشد حالاته التاريخية اضطراباً وتخبطاً وضعفاً، وهذه مؤشرات واضحة للمراحل الأخيرة ما قبل انهيار شامل أو جزئي، سيحدد طبيعته العمل الأمريكي خلال الأشهر القليلة المقبلة على أبواب الأزمة الاقتصادية العميقة القادمة، والتي بات إجماع الخبراء الغربيين أنفسهم هو أنها لن تكون ركوداً قصيراً ولا ركوداً طويلاً، بل ستكون كساداً عظيماً من طراز كساد 1929، والذي تكرر مرة واحدة ضمن الـ 150 سنة الماضية بمقابل 33 ركوداً، وفقاً للتعريفات والتقديرات الغربية نفسها.

لا راد لخروجهم!

رغم العودة المؤقتة والجزئية عن الانسحاب، إلا أن الميل العام لا يزال ثابتاً، وهو الميل باتجاه خروج أمريكي كامل من سورية ومن المنطقة بأسرها، بالتوازي مع تقدم الحل السياسي، تقدم تنفيذ القرار 2254 كاملاً، والذي سيستعيد الشعب السوري على أساسه سيادته الكاملة على كامل أرضه، وسيتمكن من خلاله من تطبيق حقه في تقرير مصيره، ولن يرضى بحال من الأحوال ببقاء أي احتلال على الأرض السورية، وبالدرجة الأولى لن يرضى بالأمريكي، العدو التاريخي لكل شعوب المنطقة وشعوب العالم، والحليف الأكثر وقاحة للصهيوني...

فيسبوكيات

نفتتح فيسبوكيات هذا الأسبوع ببوست تهكمي جارح متداول على الصفحات العامة والخاصة، وقد ترافق تداوله مع موعد تقديم الساعة السنوي، يقول البوست:

● «شو الفائدة من تقديم الوقت ساعة؟ طالما في ألف حمار عم يرجعنا ألف سنة لورا!».

حول الحديث المنقول عن لسان مدير مكافحة التسول بأن 90% من المتسولين ليسوا مشردين بل يمتهنون الشحادة، وبأن يومية المتسول تصل إلى 35 ألف ليرة، علق بعض المواطنين بما يلي:

● «قريباً رح نشغل هالشغلة مربحة كثيررر».

● «يعني أحسن من الموظف هههه».

● «نريد حلولاً للظاهرة والمعالجة».

وحول تأكيد مصادر في شركة المحروقات، إمكانية حصول أي مواطن على المازوت في محافظات القطر كافة بالسعر الصناعي، أي بسعر 296 ليرة لليتر الواحد، وذلك من خلال تقديم طلب لأي فرع من فروع شركة «محروقات» في المحافظات، علق البعض بما يلي:

● «ليش لنقدم طلب إذا في بطاقة زكية؟ والله حيرتو ربنا... إذا ضل التعامل عالبطاقة مو أحسن؟؟».

● «والله ما نعرف نضحك ولا نبكي عهيك خير».

● «وليش حتى يتوفر المازوت الحر قبل مازوت التدفئة فهمونا!!».

وحول حديث وزير الكهرباء بأنه «لا يوجد حالياً تقنين في سورية».

وتشديده على «ضرورة الترشيح».

علق بعض المواطنين بالتالي:

● «الله يجيرنا معناها التقنين قادم...».

● «يا سيدي وأنا عم أقرأ منشورك الكهرا مقطوعة».

حول ما ورد على صفحة الحكومة بأن «هيئة الغاب تتحضر لتجريح 225 هكتاراً بـ 500 ألف غرسة...».

علق بعض المواطنين بما يلي:

● «عم تزعوا وتززعوا حطوه مثر وخلي الشعب ياكل».

● «شو الفائدة بس يكبر الشجر بينحرق».

● «كافحو جماعة قطع الشجر أول شي».

وحول ما ورد على صفحة الحكومة أيضاً عن توصية اللجنة الاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء باعتماد الإستراتيجية الوطنية لتطوير محصول القطن، علق بعض المواطنين بالتالي:

● «تطوير زراعة القطن مرهون بإعادة النظر بتسعيرة القطن كي تعود زراعته مجدداً إلى ما كانت عليه قبل الأزمة».

● «تنتمي إعادة الحياة لشبكة ري حمص وحماة».

ونختم مع بوست متداول، يحمل ضمناً جرعة تفاؤلية إيجابية عن واقع الاحتجاجات الشعبية في لبنان وتأثيرها على محيطها الإقليمي، يقول البوست:

● «واحد عنود اكتئاب حاد... راح عند الدكتور قام الدكتور وصفلو أسبوعين تظاهر في لبنان».

وناقل الكفر ليس بكافر

أهالي الزبداني يطالبون بالاهتمام بمشفاهم!



أدى ما شهدته منطقة الزبداني من معارك وأعمال عسكرية على مدار 7 سنوات لخروج 5 مشافٍ خاصة باختصاصات مختلفة عن الخدمة، إما بسبب الدمار أو أعمال التخريب، إضافة إلى المستوصف الحكومي الذي دُمّر بالكامل، وكان الناجي الوحيد مشفى الزبداني، والمعروف بمشفى الجرجانية التابع لوزارة الصحة، الذي لم يتوقف عن تقديم الخدمات كونه خارج مناطق احتدام القتال نسبياً آنذاك.

■ مراسل قاسيون

لكنه وبسبب الظروف القاسية التي فرضها وضع المنطقة الحساس حينها اقتضت مهمته على تقديم الخدمات الإسعافية بعد ما كان يقدم خدماته إلى نحو 150 ألف نسمة من أهالي الزبداني وبلودان ومضايا وسرغايا ووادي بردى، عبر أقسامه وعياداته التخصصية، كالنسائية والأطفال والداخلية والعظمية والأذنية وغيرها.

تدني خدمات وإهمال

بعد استقرار المنطقة وفي منتصف عام 2018 صرح مدير المشفى الدكتور علي موسى لبعض الوسائل الإعلامية إن مشفى الزبداني مغلٍ بعد إعادة الكادر البشري إليه، وصيانة الأجهزة التي توقفت عن العمل بميزانية قدرت بـ 70 مليون ل.س، وأن طاقته الاستيعابية 150 سريراً، بالإضافة إلى سيارتي إسعاف.

لكن ذلك لم يلق أي استحسان من الأهالي، حيث إنهم يشكون من تدني المستوى الخدمي، وإهمال بعض الموظفين وسوء المعاملة، وانشغال العاملين بهواتفهم المحمولة طيلة الوقت، وتدخين السجائر داخل أروقة المشفى دون أي رادع صحي

معظم الأهالي، تقصير بعض الأطباء المناوبين وعدم تواجدهم في فترات مناوبتهم، فقد علق أحد ذوي المرضى الذي ذهب في حالة إسعافية لتعرضه لحالة كسر عظمية: «ضلينا 3 ساعات نستنى الدكتور».

وعلاوة على ذلك، فإن معظم الكادر الموجود في المشفى من أطباء ومخبريين وممرضين هم من الخريجين الجدد قليلي الخبرة، حيث إن معظم الحالات يتم تحويلها إلى مشافي العاصمة، ناهيك عن بعض الحالات التشخيصية الخاطئة، وبعض الأخطاء الطبية أيضاً.

ولعل الجميع سمع بتعالي الأصوات في المنطقة غضباً من أحد الأطباء في المشفى، وحديثهم بأن «أرواح الناس مو لعبة»، وذلك عقب عملية ختان «طهور» لأحد الرضع، والتي نتج عنها خسارة عضوه الذكري، وفي تقرير صدر عن مشفى الأطفال الجامعي بدمشق عقب تحويل الطفل إليه مفاده إن الطفل تم تحويله بحالة إسعافية من مشفى الجرجانية بمنطقة الزبداني نتيجة وضع مادة طبية على عضوه الذكري، أدت بدورها لإذابة قسم كبير منه، وذلك بحسب ما رشح عبر وسائل الإعلام، في حين قالت المصادر المحلية إن كادر مشفى الجرجانية اكتفى بتقديم اعتذار

مطالب أهلية بسيطة

سكان المنطقة قد ضاقوا ذرعاً مما يحصل في مشفى الزبداني، الذي كان ملاذ الفقراء والمحتاجين الذين كانوا يتلقون العلاج المجاني ضمن أجواء صحية ومعدات حديثة وتجهيزات فنية عالية المستوى، أما اليوم فقد أضحى واحداً من أبرز مشاكل المدينة، حيث يطالب أهالي المنطقة على العموم بوضع مشفى الزبداني ضمن واجهة اهتمامات وزارة الصحة، عبر إعادة النظر بواقعه، الصحي والإداري واللوجستي، ورفده بالعدد الكافي من الكادر بمختلف الاختصاصات، مع المزيد من الاهتمام بالخبرات الواجب توفرها بالجزء الهام من هذا الكادر، بالإضافة إلى تعزيز صيدلية المشفى بالكيمياء اللازمة من مختلف أصناف الأدوية ومستلزمات العلاج، وتشديد الرقابة على العاملين والممرضين، وعلى المناوبات الليلية بشكل خاص تحسباً للحالات الإسعافية، وذلك لبعدها عن العاصمة، متأملين الاستجابة والتحرك بجدية لحل تلك المشاكل!

أو إداري، بالإضافة إلى سلوك التعامل مع المرضى الذي يفتقر إلى أدنى درجات الرقي والاحترام.

فقد أشار أحد المرضى، والذي تمنع أحد الأطباء عن فحصه، مبرراً بلهجة متعالية: «أنا اليوم مناوب عمليات».

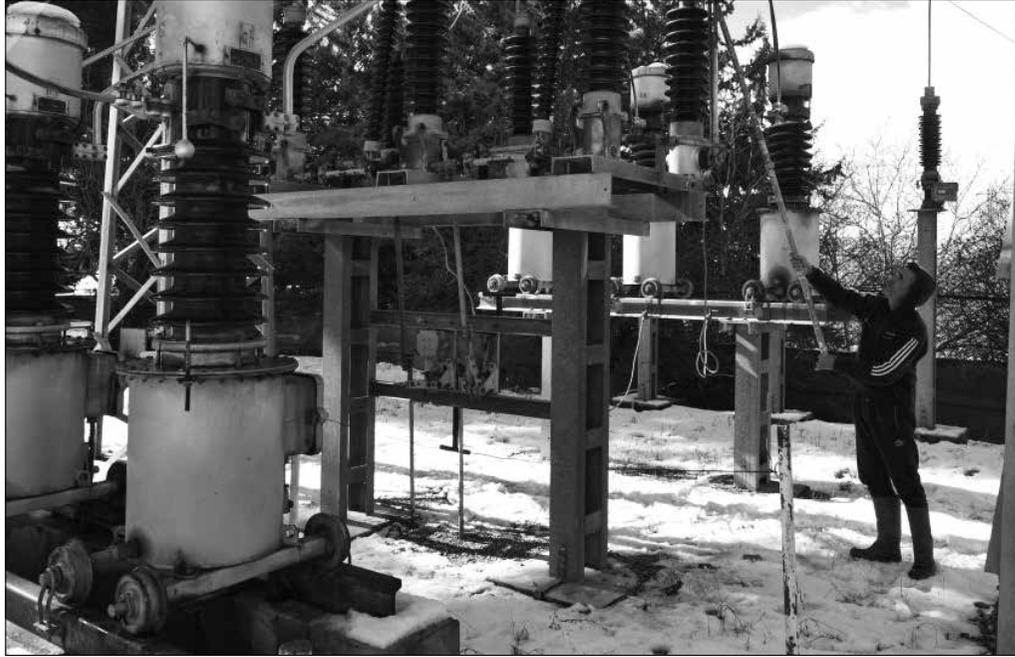
مع تأكيد المريض أن الطبيب كان متفرغاً تماماً، متناسياً بذلك مبادئ الإنسانية التي تعد جوهر هذه المهنة، بحسب المريض.

كما تكرر أيضاً على السنة بعض المواطنين «كلو كوم والنضافة كوم»، حيث يشكو المراجعون من مظهر وواقع النظافة العام في المشفى، والمنافع بشكل خاص، حيث علق أحد المراجعين «هاد مشفى ولا بستان!».

نقص خبرات وأخطاء طبية

بحسب الأهالي، إن المشفى يعاني من نقص حاد في الأدوية، حيث إن المشفى لا يتوفر فيها سوى المسكنات غالباً وبعض أصناف الأدوية الأخرى، والجدير بالذكر أن غالبية المرضى الذين يلجؤون للمشفى هم من طبقة العمال والفلاحين وذوي الدخل المحدود، أي إنه من الصعب عليهم تحمل تكاليف المشافي الخاصة، وتكاليف العيادات والصيدليات الخارجية. إضافة إلى ذلك، وبحسب ما أفاده

مع الترشيح وخارجته



أعلن وزير الكهرباء محمد زهير خربوطلي عن دراسة، وصولاً إلى عام 2023 تتضمن: «رفع توليد الكهرباء إلى 9 آلاف ميغاواط، وأنه تم ربط الشبكة لتعود قوية كما كانت قبل الحرب. وبالتالي، لا يوجد حالياً تقنين في سورية، مؤكداً أن هناك عدداً من المجموعات متوقفة من الممكن أن تولد ألفي ميغاواط لعدم توافر الغاز، وفي حال توافر المادة سوف تفلح المجموعات مباشرة».

دارين السكري

وقد كان لهذا التصريح الأثر الإيجابي على المواطنين، وخاصة مع عامل التطمين على لسان الوزير بانعدام التقنين حالياً، لكن ذلك لم يكن كافياً، فالفترة بين حالياً و2023 تعتبر طويلة، ما استدعى التساؤل حول استمرارية انعدام التقنين خلالها!!

رشدّها لتدوم!

تزامناً مع تشديد خربوطلي على ضرورة الترشيح، واعتبار أن لجوء المواطنين إلى التسخين والطبخ والتدفئة الكهربائية يشكل ضغطاً على المنظومة الكهربائية، تم إطلاق حملة «رشدّها لتدوم» منذ بداية الشهر الجاري والتي تستمر حتى شباط المقبل، أي خلال فترة ذروة الشتاء، معتبرين أنه من المؤكد أن أثر الحملة سيظهر مع قدوم فصل الشتاء. باعتبار أن مبدأ الحملة يقوم على الاستخدام الصحيح والمعتدل للكهرباء، حيث يجب استخدام الأدوات الكهربائية بالطريقة المناسبة، وخاصة التي تحتاج طاقة كهربائية كبيرة مثل «السخان - الغسالة - المكواة... إلخ» وعدم استخدامها في أوقات ذروة استهلاك الطاقة ما بين 5 و10 مساءً.

لكن على إيجابية هذا الموضوع «الترشيح»، فمن غير الممكن أن نتغاضى أن البعض من المواطنين ليس لديهم وسيلة للدقة سوى الكهرباء مثلاً! وبالتالي، فهم بأمر الحاجة للدقة بالطاقة الكهربائية خصوصاً في وقت الذروة المذكورة أعلاه، لأنها في النهاية تكون وقت تواجد أفراد الأسرة عموماً والأطفال خصوصاً في المنازل. ناهيك عن

بعض المناطق في ريف دمشق أو غيرها من المحافظات التي لا تستطيع أن تتزامن مع تلك الحملة، لأنها لا تزال تعمل بنظام الأمبيرات، بسبب عدم وجود الكهرباء فيها أصلاً حتى يومنا هذا.

خارج الترشيح

أما بالنسبة للمناطق العشوائية وغير المنظمة بالكهرباء تحديداً، وبعض المناطق التي تم التسجيل فيها على العدادات الكهربائية، ولم يتم تركيبها بعد، فإن هذه الحملة وهذا الترشيح غير ساري المفعولية فيها، ولكي تدخل حملة «الترشيح» حيزها قد يبدو من المنصف بداية أن يتم تنظيمها كهربائياً، وخاصة على مستوى مراكز التحويل وحوامل الطاقة والتمديدات النظامية، بحيث يؤخذ بعين الاعتبار الحجم الفعلي الضروري للاستهلاك، وبعدها ربما من المفيد والضروري محاسبة المخالفين، وخاصة بالنسبة للاستمرار غير المشروع.

على جانب آخر ربما من الجدير ذكره، أن قاطني الأحياء الشعبية والعشوائيات والمخالفات هم من محدود الدخل والمفقيرين عموماً، وهؤلاء الغالبية الساحقة من المواطنين سلفاً يعيشون على «الترشيح» بحياتهم وبضرورتهم، بما في ذلك الطاقة الكهربائية، وذلك لعجزهم سلفاً عن تحمل أية نفقات إضافية ترهق كاهلهم ويعجزون عن تحملها، فقيمة فاتورة الكهرباء بكل دورة تعتبر كارثة بالنسبة لهم، كما غيرها من كوارث الفواتير والتكاليف المعيشية المرهقة. ربما يبقى من يجب أن تطالهم حملة الترشيح فعلاً، والتي من المستبعد أن يتقبلوها بها، هم

لإعادة النظر بأسعار الطاقة الكهربائية، فيما أخذه البعض محمل الهذر ليس إلا. فقد علق أحد المواطنين عبر إحدى صفحات الفيسبوك: «لا منشان الله زيدها معنا مصاري زيادة مو لازمين...». فيما علق آخر: «كل ما نفى شي مسؤول شغلة بعد فترة يبصير عكسها... يا ترى هاد الي ناظرينو؟!...».

وكتب أحدهم: «طالما أعلن أنه لا زيادة... فالزيادة أكيدة بس ما تنسوا تصيروا تقبضونا رواتبنا باليورو!!...». ختاماً، لا يسعنا إلا أن نتمنى أن يتنعم السوريون بالدفء لهذا الشتاء وكل شتاء، وأن يكون مختلفاً تماماً عن سابقه من حيث التمتع بالكهرباء على مدار الـ 24 ساعة ليومهم، بحسب الوعود، مع التأكيد على أهمية حملات «الترشيح» وتعميمها، عسى أن تطال هذه الحملات «توزيع الثروة» والعدالة فيها.

قاطنو الأحياء الراقية، من الأثرياء والنخب، الذين يعيشون الترف وحال الإسراف الاستهلاكي، وعلى كل ضرس لون، وهؤلاء لا تعينهم فواتير الكهرباء وقيمتها، كما غيرها من المستهلكات الكثيرة الأخرى في حياتهم ومعاشهم، ومع ذلك فإن مناطق سكنى هؤلاء ربما هي الأعلى استهلاكاً للطاقة بمختلف تسمياتها.

زيادة أم لا زيادة؟

الملفت بحديث وزير الكهرباء هو تأكيده بأنه: «لا توجد زيادة للأسعار سواء للمنزلي أم التجاري». مضيفاً: «ندرك الأعباء المالية التي يتحملها المواطن لكن أتمنى الترشيح في موضوع الكهرباء». فقد كان وقع هذه الفقرة ملتبساً لدى المواطنين، وذلك بربط موضوع الترشيح بالسعر، حيث اعتبره البعض تمهيداً ربما



تم التمويل عبر الإقراض لمصلحة المستفيدين، طبعاً مع عدم إغفال إعادة احتساب التكاليف بين الحين والآخر، ارتباطاً بعامل الزمن والإنجاز وفروقات الأسعار، باعتبار أن هذه الآلية هي السائدة والمتبعة. فإذا كانت هذه أسعار حكومية أولية للسكن في منطقة تبعد عن دمشق بحدود 40 كم، لكم أن تتخيلوا وتحسبوا أسعار السكن في المناطق الأقرب، أو المحيطة بالمدينة وليس بداخلها، كما لكم أن تتساءلوا عن يساهم في رفع أسعار السكن والعقارات بالإضافة إلى تجار الأراضي والعقارات والسماسة والشققة؟! وعجبي!

8 ملايين ليرة سعر أولي بالعودة إلى خبر وفي تنفيذ رقمي آخر يتبين أن المساحة الاجمالية التي سيتم تنفيذها بموجب الموافقة أعلاه ستكون بحدود 6592 متراً مربعاً «4 وحدات - 4 طوابق - بمساحة طابقية 412 متراً مربعاً»، وبقيمة تقديرية للمتر المربع /79490/ ليرة، بحسب مبلغ التمويل الحالي البالغ 524 مليون ليرة، أي إن السعر التقديري للشقة مبدئياً هو 8 ملايين ليرة بحال كانت مساحتها 100 متر مربع تقريباً، ولا ندري عملياً القيمة النهائية لهذه الشقة بعد إضافة هوامش العمولات والربح، بالإضافة طبعاً إلى العمولات المصرفية في حال

مستوى المشاريع الحكومية، والسكنية منها بشكل خاص، ولعل المبالغة تبدو في محلها في حال الوقوف على المشاريع السكنية المكتتب عليها منذ عقود ومال تنفيذها حتى الآن، والأمثلة أكثر من أن تعد بهذا الصدد «الشبابي - العمالي - الاجتماعي...»، ناهيك عن مشاريع المناطق التنظيمية، مثل «ماروتا وباسيليا»، وغيرها مما هو قادم من مشاريع على نفس المنوال، على مستوى عامل الزمن المرتبط بالدراسات والمخططات والقرارات والتنفيذ والإنشاء، والأهم التمويل، وكان الوقت وعامل الزمن لا قيمة ولا وزن له في الحسابات الحكومية، وفوقها تعتبر قراراتها إنجازاً!!

الوقت موبلاش

نوار الحمصي

ففي خبر ملفت ورد على صفحة الحكومة بتاريخ 2019/11/6 يقول: «بهدف بدء المرحلة الأولى لتنفيذ المشروع السكني في المدينة الصناعية بعدد وافقت اللجنة الاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء على تنفيذ وإنشاء أربع وحدات سكنية في المدينة الصناعية بعدد، بقيمة /524/ مليون، بمساحة طابقية /412/ متراً مربعاً وارتفاع أربعة طوابق على أن يكون المشروع وارداً في الخطة وتم رصد الاعتمادات اللازمة في الموازنة العامة».

وفي تزمة الخبر ورد: «يذكر أن رئيس مجلس الوزراء وضع حجر الأساس للمنطقة السكنية في مدينة عدرا الصناعية في العام الماضي وتصل مساحتها إلى /1833/ هكتاراً، وتضم /60/ ألف وحدة سكنية تتسع لـ /300/ ألف شخص، حيث شمل المشروع كافة الخدمات العامة والخاصة والسياحية والترفيهية والثقافية

بشرى سارة، فقد تم إقرار تنفيذ 4 وحدات سكنية في المدينة الصناعية بعدد مؤخر، من أصل 60 ألف وحدة سكنية مخططة، أي أن المتبقي فقط 59996 وحدة بانتظار الموافقة والإقرار والتنفيذ والإنشاء!!

موسم الحمضيات والوعود المستهلكة!



هل سيختلف موسم الحمضيات هذا العام بالنسبة للفلاحين، أم أن حالهم سيبقى على ما هو عليه من خسائر متراكمة لا تشفع لها أو تحد منها كثرة الوعود الخلبية الرسمية؟

■ سمير علي

فقد دخل الموسم مرحلة القطف، وبدأت تبرز معه من جديد جملة أوجه وأشكال المعاناة السنوية المعهودة التي يتحملها الفلاحون، وخاصة على مستوى تصريف الإنتاج ونتاجه السلبية التي يتحمل جريتها هؤلاء كل عام، وصولاً إلى المزيد من تراكم الخسائر وقطع الأشجار وهجرة الأرض والزراعة.

وعود جديدة وشركات دولية على الخط
كما جرت العادة في كل عام، يبدأ الحديث عن الموسم، وعن فائض الإنتاج، واليات التسويق، وأسواق التصريف الخارجية، كما تبدأ معه أو تسبقه جملة من الوعود الرسمية التي تتحدث عن الأدوار الداعمة والمساعدة للفلاحين من أجل تصريف إنتاجهم.

فقد اعتبر وزير الزراعة، بحسب بعض وسائل الإعلام: «أن فتح معبر البوكمال مع العراق سوف يساعد كثيراً في تصدير الحمضيات إلى السوق العراقية، مشيراً إلى أن العراق استوردت 400 ألف طن، وهذا ما يؤشر لأن يكون للمعبر دور إيجابي»، وذلك في معرض حديثه أمام لجنة الموازنة والحسابات في مجلس الشعب مؤخراً، موضحاً: «خلال الفترة الماضية حدثت أكثر من مشكلة في موضوع الحمضيات في الجانب التسويقي مما أدى إلى حدوث فائض في الإنتاج بعدما كان هناك اعتماد على السوق العراقية والخليجية في تسويقها».

بحسب سانا بتاريخ 2019/11/8، «كشفت المهندس سهيل حمدان مدير مكتب الحمضيات في وزارة الزراعة، أن المرحلة الأولى من برنامج الاعتمادية والتسويق

الخارجي للحمضيات تستهدف المزارع التي تزيد مساحتها عن 25 دونماً فقط، على أن يتم تشميل كل المساحات الأخرى في المرحلة القادمة مما يضمن استفادة أكبر عدد من المزارعين في محافظتي اللاذقية وطرطوس..» «وقال إن المزارع التي توافرت فيها شروط ومواصفات الاعتمادية سيتم تضمينها في جدول خاص يرفع إلى هيئة تنمية وترويج الصادرات للموافقة على اعتماديتها ثم تقديمها إلى الشركات لمنحها شهادة الاعتمادية بعد إجراء عملية الفحص، مشيراً إلى وجود توجه لزيادة الدعم المقدم لمزارعي الحمضيات عبر دعم الهيئة لتكاليف برنامج الاعتمادية..» «وأوضح حمدان أنه تم اعتماد شركتين إيطالية وإسبانية تتمتعان بالوثوقية والخبرة والمصداقية في الأسواق العالمية، وقامتا بفتح مكتب رئيس في دمشق، وتعملان على إحداث مكاتب في محافظتي اللاذقية وطرطوس، لافتاً إلى أن الشركتين تضمنان خبرات متخصصة في مجال الجودة والتسويق..» «وتوقع حمدان أن تكون النتائج جيدة في مجال تصدير الحمضيات السورية بأنواعها إلى الأسواق الخارجية بعد تطبيق برنامج الاعتمادية، فتصدير 50 ألف طن فقط خلال الموسم الحالي من إجمالي مليون طن يحقق ربحية عالية تزيد عن كل الكميات المصدرة في المواسم السابقة».

على جانب آخر، «كشفت رئيس فرع الاتحاد العام للفلاحين في اللاذقية عن مشروعين جديدين للاتحاد، أحدهما يتضمن تشييد معمل عصائر الحمضيات في المحافظة، والثاني معمل عبوات بلاستيكية..» «وحول معمل العصائر الحكومي الذي تنوي المؤسسة العامة للصناعات الغذائية تشييده قال إنه لم

يستجد شيء بخصوصه، ولا يزال مصيره غير معروف..» «واعتبر رئيس فرع الاتحاد العام للفلاحين في اللاذقية أن مجمل أمور الحمضيات جيدة لهذا العام، سواء ناحية الأسعار أو التسويق، متوقفاً أن يسجل إنتاج الموسم الحالي نحو 750 ألف طن، بعدما قاربت 900 ألف طن في الموسم الماضي». وذلك بحسب موقع الاقتصاديات بتاريخ 2019/11/7.

أحاديث لا تغني ولا تسمن من جوع

هذه الوعود القديمة الجديدة بالنسبة للفلاحين «لا تغني ولا تسمن من جوع»، فموضوع معمل العصائر أصبح عمره عشرات الأعوام من الوعود المستمرة دون طائل حتى الآن، وقضية الأسواق الخارجية والتصدير ما زالت رهن أيدي بعض التجار، مع ما يفرضونه من شروط «مواصفة وسعر» غالباً ما تكون ذات طبيعة استغلالية على حسابهم، فكيف الحال مع شركات دولية بهذا المجال، وكيف لكمية 50 ألف طن من أصل مليون طن أن تحقق ربحية اقتصادية للفلاحين، في ظل استمرار واقع التسويق المحلي المتحكم به من قبل تجار وسماسرة أسواق الهال؟.

فما سبق أعلاه من وعود وأحاديث رسمية لم يطرب لها الفلاحون من الناحية العملية، فما زالت أوجه معاناتهم على حالها، وبالتالي لن تكون نتائج موسمهم هذا العام أفضل مما كانت عليه العام الماضي، مع ما يعنيه ذلك من انخفاض لاحق بالإنتاج بسبب الخسائر وقطع الأشجار أو الاستبدال بزراعات أخرى تكون أكثر جدوى لهم.

الأسعار وتكاليف الإنتاج

بحسب سانا بتاريخ 2019/11/3، «بلغت كميات الحمضيات المسوقة في محافظة اللاذقية منذ بداية الموسم حوالي 33045 طناً. وفق بيانات مديرية الزراعة»، وقد أوضح مدير الزراعة «أن أسعار الحمضيات خلال هذا الموسم تعتبر جيدة مقارنة بأسعارها خلال

المواسم السابقة للأصناف التي بدأت في النضوج والتسويق في أسواق الجملة، لافتاً إلى أن سعر كيلو الحامض البلدي يصل حالياً إلى 275 ليرة سورية مقابل 125 ليرة العام السابق، والحامض الماير حوالي 175 ليرة مقابل 60 ليرة، وأشار إلى أن سعر الكيلو غرام من الحامض الأمريكي 210 ليرات مقابل 115 ليرة العام الماضي، واليوسفي 75 ليرة مقابل 65 ليرة والساتزوما 115 ليرة مقابل 75 ليرة وأبو صرة مصرية 100 ليرة مقابل 85 ليرة، مؤكداً أن درجة نضوج الثمرة ونوعيتها تؤثر في تحديد السعر لكل صنف، وأن مديرية الزراعة تتابع يومياً الأسعار في أسواق الجملة».

بالنسبة للفلاحين فإن الحديث عن الفارق السعري بين الموسم الحالي والماضي أغفل الجزء الهام المتعلق بتكاليف الإنتاج، ومقدار ارتفاعها هي الأخرى بين هذين الموسمين، فهؤلاء يقولون إن الأسعار الحالية لا تختلف عن أسعار الموسم الماضي بالنسبة إليهم كونها بالكاد تغطي تكاليف الإنتاج، ناهيك أن هذه الأسعار هي أسعار بداية الموسم، والتي من المتوقع أن تنخفض لاحقاً مع استمرار واستكمال عمليات القطف، والاضطرار للرضوخ لعمليات الابتزاز والاستغلال في السعر مقابل عمليات التسويق والتصدير، كما جرت عليه العادة في كل موسم، أي مزيد من الخسائر المتوقعة والمتراكمة بالمحصلة.

بقي أن نشير إلى أن الحقيقة الغائبة عن المسح والتقديرات الرسمية حول المواسم كل عام هي أعداد أشجار الحمضيات التي يتم قطعها سنوياً بنتيجة الخسائر التي يتكبدها الفلاحون، ومساحات الأراضي الزراعية التي تخرج عن الخدمة سنوياً لهذا السبب!.

أما الغائب الأكبر، فهو لمصلحة من يجري كل ذلك؟ ولماذا غص الطرف لدرجة العمى بهذا الشأن؟ علماً أن الجميع متفق أن محصول الحمضيات يعتبر من المحاصيل الإستراتيجية، فكيف إن لم يكن كذلك؟!

الاسعار الحالية لا تختلف عن اسعار الموسم الماضي كونها بالكاد تغطي تكاليف الإنتاج وهي اسعار بداية الموسم التي ستخف مع استمرار عمليات القطف

تنبئ بعض التصريحات والإشاعات وبنود الموازنة بأن تغييرات قد تحدث على ما يسمى «منظومة الدعم» في سورية باتجاه تقليصها طبعاً... وعلى وجه التحديد تحرير أسعار منتجات الطاقة التي لم يتم تحريرها بعد، وربما الخبز... فما الذي تبقى فعلياً من الدعم؟ وإلى أين قد يدفع النخلي عنه نهائياً، وهل من ذرائع تبرر هذا التوجه؟

حول رفع الدعم... نقاش يمهد لنوايا مبيتة!



عملية «رفع كفاءة القطاع» كما في شركة تكامل التي تحصل على حصة من مبيعات المحروقات... إنه عملياً قوينة حصة كبار المتنفذين، وإنهاء آخر عقبة أمام إزاحة الدولة من هذه السوق الكبيرة لتصبح متاحة للخصخصة التامة والاستثمار الربحي. أياً تكن الأهداف الحكومية، فإن الأمر الوحيد مضمون النتائج لسياسة التلاعب ببقايا الدعم، هو ارتفاع المستوى العام للأسعار، وإطلاق يد السوق لتعمل في مجال أساس جديد تتحكم بسعره، والأكيد أيضاً، ارتفاع مستوى الاحتقان والضغط الذي لا يمكن أن يكون بعيداً عن الانفجار، ويفتح جميع الاحتمالات في ظروف البلاد المعقدة اليوم.

المصدر: محاضرة د. رشا سربوب تحليل الحالة الراهنة للمالية العامة.

آخر حلقات تحديد السعر. هل الهدف تحقيق وفورات تستخدم في العمليات الاستثمارية؟ لا يبدو النقص في السيولة هو المشكلة الحالية في سورية، بل إن فائضاً من السيولة يتكدس في المصارف العامة والخاصة ما يزيد على 3000 مليار ليرة، وآلاف المليارات أيضاً توضع في الموازنات دون أن تتحول إلى عمليات استثمارية إنتاجية، والسؤال الأهم أليس هناك مواضع لتحقيق وفورات للمال العام عدا بقايا الدعم؟! وهو ما سنعود إليه لاحقاً... أم إن الهدف رفع كفاءة هذه الخدمات وإيقاف نهبها؟ إن رفع الدعم قد ينهي أرباح «شقيعة الفساد» وحلقاته الوسطى من بقايا دعم المحروقات، ولكنه يشرعن عملياً ربحاً كبيراً لكبار الوسطاء المتنفذين مستوردي المحروقات، وللجهات الخاصة المشاركة في

هذا فإن دعم المحروقات ودعم الكهرباء التي تشكل المحروقات نسبة 85% من كلفتها لم يكن دعماً موجوداً فعلياً، فعموم التكلفة أقل من السعر المدعوم. «يمكن مراجعة نقاشات رفع الدعم كرد على وزير المالية في 2007 في جمعية العلوم الاقتصادية - قاسيون».

رفع الأسعار غطى الدعم منذ 2014

شعار عقلنة الدعم ارتفع بقوة خلال الأزمة، وهو لم يغيب عن أصحاب الطرح الليبرالي الاقتصادي المتطرف في سورية منذ الحديث عن الإصلاح الاقتصادي في عام 2003. وانتقلت السياسات خلال الأزمة للتحرير التدريجي لأسعار المحروقات أي إنهاء الدعم.

وعلى الرغم من أن مليارات الدعم كانت تتصاعد سنوياً في الموازنة، لكن كان تزداد مقابلها ما تسمى إيرادات فروقات الأسعار، والتي أصبحت منذ 2014 تغطي نسبة 93% من رقم الدعم، وأصبحت أكبر من الدعم أي تحقق إيرادات صافية في عامي 2016-2018.

وسترتفع إيرادات فروقات الأسعار الحكومية في 2020 لتصبح أكثر من 1000 مليار ليرة بينما كانت في موازنة 2019: 774 مليار ليرة، بزيادة 30% تقريباً.

المصدر الأساس لهذه الإيرادات هو رفع أسعار مبيعات الدولة من المواد الأساسية كالمحروقات، وعملياً انتقلت أسعار البنزين لتصبح محررة، وأسعار المازوت قريبة من السعر العالمي وكذلك الفول. ولم يتبق إلا سعر كيلو واط الكهرباء، يباع بأقل من التكلفة في تسعيرة الشرائح الأقل سعراً، بينما مبيع الكيلو للشركات العامة والخاصة والقطاع الحرفي والتجاري والصناعي أعلى من التكلفة ورايح.

ماذا يغطي الدعم اليوم؟

يُغطي الدعم حالياً سعر ربطة الخبز، وبأرقام مختلف عليها، ويغطي أيضاً فاتورة مبيع الكهرباء للمنازل، وجزءاً قليلاً من تكاليف الغاز المنزلي، ولا يزال سعر المازوت محدداً حتى الآن بسعر قريب من التكلفة العالمية. وعملياً تقليص تكاليف الدعم اليوم سيكون تعدياً على واحد من هذه المواضع القليلة المتبقية، ليصبح سعر المازوت والغاز محرراً، وترتفع تكلفة الكهرباء المنزلية، ويرتفع سعر ربطة الخبز إلى حدود 200 ليرة بالحد الأدنى.

ماذا يحقق رفع الدعم؟

قد تحقق سياسة رفع الدعم عن بقايا هذه المواد وفورات للمالية العامة، وإيرادات أعلى. ولكن ما الهدف الحكومي من هذه الإيرادات الإضافية على حساب سعر الخبز والكهرباء والمازوت؟ هل الهدف زيادة الأجور؟ الحكومة لا تبدو في هذا الوارد... وهي تربط زيادة الأجور بزيادة التشغيل والإنتاج، وحتى لو تم تحقيق وفر يبلغ 400 مليار ليرة تقديرياً وتوجهه بكامله لزيادة الأجور، فإنه يستطيع أن يضاعفها بنسبة 100%، وينقل الأجر الوسطي من 35 ألف إلى 70 ألف ليرة ليبقى غير قادر على تغطية الغذاء لأسرة، وبالمقابل يطلق عنان الأسعار في السوق عبر تقليص

الدعم في سورية هو سياسة تثبيت الأسعار حيث يساهم المال العام في تخفيض أسعار مواد أساسية «المازوت والبنزين والفول والكهرباء والخبز وهي المواد والخدمات الأساسية المدعومة» عبر دفع جزء من تكاليفها ليكون سعرها في السوق السورية متناسباً مع مستويات الأجور النقدية القليلة تاريخياً في سورية، ولتخفيض تكاليف المنتجين.

قاسيون

الدعم وأهميته تاريخياً

غطى المال العام تكاليف الدعم من وارداته التي كانت تأتي بالدرجة الأولى من قطاع الصناعة الاستخراجية «الطاقة» ومن مداخل زراعية أساسية كان القمح أهمها، أي إن القطاعات المدعومة كانت مصدراً أساسياً من مصادر دخل المال العام. ولم تكن سورية استثناءً «اشتراكياً» في هذه السياسة بل كان هذا حال الأمر لدى كل الدول المنتجة للنفط والمشقات، والتي تباع منتجاتها في أسواقها بسعر أقل، من الخليج إلى فنزويلا إلى غيرها عبر العالم...

كان لهذه السياسة ما لها وما عليها، ولكن منطلقها كان تقليص تكاليف الطاقة، وهي مدخل أساس في كافة مراحل الإنتاج والتسعير في السوق السورية، أما دعم سعر الخبز وغيره من مواد غذائية سابقاً، فارتبط بسياسة الأمن الغذائي بعد أن بينت أزمة الثمانيات حجم فجوة السيادة الغذائية السورية، فأصبح القمح بعدها سلعة بمثابة هدف إستراتيجي تتحكم الدولة بكافة مراحل إنتاجها وتسعيرها، وتنتج بكثرة وتباع بسعر مدعوم، ودعم الرغيف سياسة عالمية بمثابة الحد الأدنى لأشكال الحماية الاجتماعية.

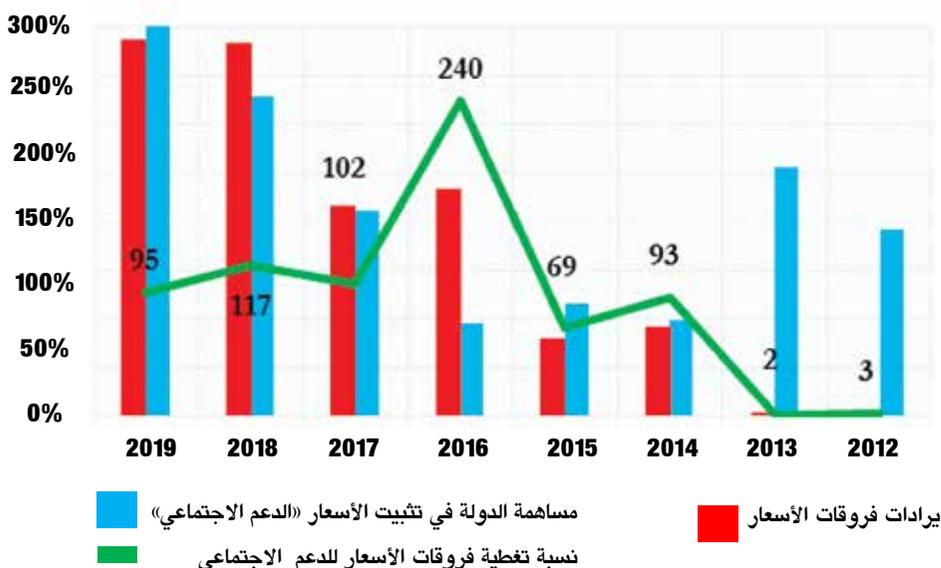
إن أسعار المحروقات المنخفضة في سورية كانت الدعامة الجيدة الوحيدة لتنافسية الإنتاج الصناعي والزراعي السوري الذي لم ينعم يوماً بدعم جدي من نوع آخر: تكنولوجي أو بنى تحتية أو تمويلي أو تسويقي وغيرها من المهتمات التي تتصدى لها السياسات الاقتصادية. كما أن الأسعار المخفضة للطاقة كانت المساهم الأساس غير المباشر في الدعم الحقيقي للأجور السورية النقدية عبر تخفيض المستوى العام للأسعار في سورية قياساً بالإقليم، ما جعل الأجر السوري ذا الآلاف القليلة قادراً نسبياً.

الدعم عمود نهب أساس

كل ما يقال عن تحول الدعم إلى بوابة نهب أساسية كان ولا يزال صحيحاً، إذ مع ترسخ نموذج مصالح الفساد الكبير في سورية كمحدد لتسيير السياسات... تحول الدعم إلى واحدة من دعائم النهب.

فعملياً كانت التقديرات بأن مخصصات التهريب من المحروقات تقارب 30% من الكميات. وعدا عن مخصصات التهريب، فإن المليارات الموضوعة للدعم لم تكن دقيقة، وتفتتت تساقطاً على موضع صرف هذه الأموال. وقد بينت الأرقام الرسمية لكلف الإنتاج والتكرير في سورية أن تسعير المنتجات 10 أضعاف التكلفة الفعلية المسعرة عالمياً، أي إن أسعار بيع المنتجات المدعومة كانت أعلى من سعر التكلفة، وتحقق أرباحاً على الأقل في بعض المواد دون غيرها. ومن

مقارنة بين نفقات الحكومة على الدعم وبين إيراداتها من ارتفاع أسعار السلع



الدعم هو واحد من سياسات إعادة التوزيع الهامة... فإذا ما كان الدعم ينقل سابقاً جزءاً من دخل قطاع النفط إلى الأجور عبر تخفيض الأسعار، فإنه اليوم يفعل العكس... والسياسات مستمرة في ممارسة الدعم الاجتماعي ولكن للشرائح الاجتماعية الأكثر قوة ونفوذاً، والتي تحدد مسار السياسات. فدعم الأغنياء بل والطفيليين مستمر، بينما دعم الفقراء والمنتجين يتراجع.

دعم الأغنياء... «باق ويتمدد»



لا تزال الحكومة تدعم بشريحة ضيقة جداً من الأثرياء والمنتجين السوريين، فتبيعهم «سلعة الدولار» بسعر مخفض بينما سعرها في السوق أعلى. إن جوانب كثيرة من السياسة الحكومية تقول إن دعم الأغنياء عملية راسخة وذات سميت في السلوك الحكومي، وعلى رأسها دعم القلة المحكرة للاستيراد بالدولار الرخيص.

عشائر محمود

وعملياً، إذا ما كانت الدولة في 2018 تمول نصف المستوردات فقط، أي ما يقارب 3,3 مليار دولار، فإن الدعم المقدم للمستوردين مقابل كل دولار هو 110 ليرة تقريباً. إذا اعتبرنا أن السعر في السوق العام الماضي كان 550 ليرة للدولار وسطياً، بينما السعر الرسمي 440 ليرة تقريباً.

وهو ما يعني دعماً لهؤلاء يقارب 360 مليار ليرة سنوياً، هذا إذا ما كانت الحكومة تمول نصف المستوردات فقط وعلى سبيل الافتراض!

أما الحكومة فتغطي هذا الدعم من شريحة اجتماعية أخرى تحصل على مساعدات دخل من أبنائها في الخارج، فيرسل هؤلاء دولاراً ويقتض أهلهم ليرة، وبسعر أقل من 440 ليرة للدولار. أي إنهم عملياً المصدر الأساس للدعم الحكومي للتجار.

والأمثلة في هذا السياق كثيرة، رغم أنها قد لا تقاس بتقديرات رقمية مباشرة، فعندما تتشارك الحكومة مع شركات لرجال أعمال متنفذين محددين وتعطيهم أراضي مجانية بعد أن تضمن إخراج أهلها منها ومقابل

تعويضات قليلة، فإنها عملياً تقدم لقطاع الربيع العقاري دعماً بنسبة تفوق الـ 60% من القيمة المتضخمة المضاربية لهذه العقارات، كما في مشروع ماروتا سيتي وغيره.

أما عندما تتخلى الدولة عن حصة هامة من حق المال لصالح المستثمرين المشاركين في قطاعات كالفسفات والأسمدة والمرافئ مؤخراً، فإنها عملياً تدعم هؤلاء على حساب المال العام، وعندما تقدم لشركة حصة احتكارية من توزيع كل محروقات البلاد مقابل خدمات بسيطة، وعندما تبقي استيراد الأساسيات حكراً على وسطاء يسعون القمح والمحروقات بأعلى من الأسعار العالمية بنسبة تصل 40% وعندما تغض

والصحة، أصبح يعد دعماً اجتماعياً بينما هو أدنى حدود إنفاق المال العام، وهو عملياً بأسوأ حالاته وأكثرها عرضة للنهب.

إن رفع الدعم المطروح اليوم عن بقايا المازوت والغاز وربما الكهرباء والخبز، هو أيضاً دعم اجتماعي للأغنياء. لأنه سيرفع مستوى الأسعار محيلاً كتلة جديدة من الدخل لأرباحهم، والأهم، أنه سيزيح حصة الدولة من احتكار سوق هذه المواد الأساسية، ليدخلوا على تجارة الخبز الذي لا تنافسه «ربطة الخمسين ليرة»، وعلى تجارة المازوت الذي يمكن تحريكه مع هوى الأسعار العالمية واحتكار المحكرين وتقديرهم لكفهم! وهلم جرا...

النظر عن ضرائب الأرباح لدى كبار المكلفين، وعندما تتنازل عن حصتها من المال العام في شركات الاتصالات وتغير العقود، وعندما وعندما... وهذه الأمثلة التي يمكن سوقها هنا، بينما هنالك الكثير من الممارسات التي يعرفها الجميع ولا تجرؤ الحكومة حتى على أن تطالها بالتعليق.

الدعم الاجتماعي مستمر، ولكن للشرائح التي تمتلك وزناً اجتماعياً وقوة ضغط عبر النفوذ والهيمنة على جهاز الدولة وعبر المال طبعاً، بينما الشرائح الاجتماعية الواسعة أي «عموم السوريين لا نخبهم» فهؤلاء عليهم الدفع، ويمتثلون على ما أبقاء أثرياً لنا من أجور تمننا الحكومة بها، ومن إنفاق على التعليم

هل يربح مستورد القمح... أكثر من 90 مليار ليرة في سنتين؟!!



ليلك نصر

وواجهات النفوذ، تستطيع أن تحقق لهؤلاء ربها بعشرات المليارات خلال سنتين، ومن السلطة على استيراد سلعة أساسية واحدة فقط كالقمح!

إن هذه الأموال هي غنائم هؤلاء من العقوبات التي يطبقها الغرب، وهي مصدر إثراء استثنائي خلال الأعوام الماضية... سيكون هؤلاء المستوردون واحداً من مواضع التساؤل الأساسية في وقت مناسب، ليتساءل السوريون: من أتاح لهؤلاء أن يغتنوا بهذه النسب من الحصار الاقتصادي؟

وإن كانوا مرغمين على دفع هذه المبالغ الإضافية، فما هي الأطراف التي كانوا يقدمون لها الجزء الآخر من الأرباح؟ ومن أية شركات وجهات عالمية كانوا يستوردون؟ ولمن كانوا يدفعون هذه التأمينات التي يدفع ثمنها السوريون اليوم لطلاب بتعويضاتنا وحقنا بعد سنوات من العقوبات؟ والأهم، ينبغي أن يُسأل من المسؤول عن المماثلة

إن تقديرات سعر المبيع العالمي في العام الماضي، وسعر التصدير الروسي تحديداً كانت مع تكاليف الشحن تقارب 200 دولار للطن، بينما الأسعار المعلنة للعقود التي أعلنتها المؤسسة السورية للحبوب لم تقل عن 252 دولاراً للطن، ونصل إلى 310 دولارات للطن. أي بزيادة وسطية تفوق 40% على السعر «يمكن مراجعة قاسيون 916».

إن أخذ هذا الوسطي والقياس عليه، يقول إن مستوردات الوسطاء للقمح إلى الحكومة يمكن أن يكون فيها هامش ربح فوق التكاليف الأساسية بمقدار يقارب: 145 مليون دولار أي حوالي 97 مليار ليرة وفق سعر الدولار الحالي في السوق. وأياً تكن تكلفة التأمين أو الشحن فإن استيراد القمح لصالح الحكومة الذي يتم عبر شركة مستوردة أساسية لأحد حيتان المال الكبار

368 مليون دولار هي قيمة عقود استيراد القمح خلال عامين ماضيين وفق ما أعلنته بيانات لجنة القطع في رئاسة مجلس الوزراء. ومقابل ما يقارب مليوني طن من القمح تقريباً حتى نهاية العام الحالي ومنذ مطلع 2018، وهذه التكاليف هي تكاليف القمح والنقل والتأمين لعقود في الظروف الصعبة للبلاد كما أشار بيان مجلس الوزراء.

للمطالبة بأعلى صوت بحسابات بعملات أخرى وبالبيات تمويل من أطراف سياسية دولية وإقليمية تتبنى حل الأزمة السورية وتدفعها إلى الأمام؟!!

في توقيف هذا النهب، وعرقلة آلية تجاوز العقوبات الممكنة والتي طبقتها العديد من الدول المحاصرة تاريخياً؟ ولماذا لم يتم الاستغناء عن الدولار والوسطاء والجوء

ترليونا دولار الدين الصيني الخارجي هل يشكل خطراً؟



أعلن صندوق النقد الدولي أن الدين العالمي بلغ 188 تريليون دولار ونسبة 230% من الإنتاج العالمي، وتشكل الديون الخارجية المتوجهة للحكومات والشركات حلقة هامة وخطرة ضمنه، إذ توسعت بعد أزمة 2008 فقاعة الدين، ورغم أن للصين حصة هامة من إجمالي الدين العالمي إلا أن دينها الخارجي أقل من هذا بكثير... فما حجمه وما مدى تأثيره؟

■ محمود الشريف

قيمتها مقابل الدولار ووصلت إلى أكثر من 7 يوان مقابل الدولار.

وفق المعايير الدولية فإن مستوى الملاءة المالية الصينية وضمانات سداد الدين عالية، فاحتياطيات الصين من العملات الأجنبية تغطي 157% من ديون الصين الخارجية في 2018. أما حالياً، فإن الاحتياطيات تقارب 3.1 تريليون دولار، بينما الديون الخارجية بأقصى تقديراتها 2.65 تريليون. ونسبة التغطية هذه تعطي الدين الصيني هامش أمان قياساً بالمعايير العالمية التي تقول بأن الاحتياطيات ينبغي أن تغطي 30% من الديون قصيرة الأمد و20% من عموم الدين وفق المعايير المرجعية لصندوق النقد الدولي للدول التي تتحكم بحركة رؤوس الأموال كما الصين. إلا أن هذا لا يلغي التأثيرات التي يحملها الدين الصيني، وعموم دين الصين على النمو الاقتصادي الصيني والعالمي.

تختلف آثار الدين الخارجي على الأداء الاقتصادي، بين اقتصاد وآخر، وذلك تبعاً لحجم هذا الدين، وأدوات وإمكانات التحكم به ومواجهة استحقاقاته.

الصين واحدة من الدول التي راكمت ديوناً كبيرة خلال عقد مضى، إذ وصل إجمالي دينها إلى 20% من الدين الإجمالي العالمي، وبلغ يقارب 40 تريليون دولار؛ ثلاثة أضعاف الناتج الإجمالي الصيني، وهو موزع بين دين الحكومة والشركات ودين الاستهلاك أو قطاع الأسر، مع الحصة الأكبر لدين الشركات سواء العامة أو الخاصة.

وعموماً، فإن جزءاً هاماً من ديون الشركات الصينية الخاصة هي ديون داخلية من منظومة التمويل الحكومية الصينية الكبيرة التي تجعل للدولة الصينية رافعة مالية أمام احتمالات الفشل المالي، عبر هيكله هذه الديون وإدارة حلها داخلياً. ولكن بالمقابل فإن كتلة الديون الخارجية كانت تزداد خلال العقد الماضي...

النمو الصيني الأقل منذ ثلاثين عاماً!

تزداد خطورة الديون عموماً مع تراجع الاقتصاد العالمي الذي انعكس على النمو الصيني. إذ نما الاقتصاد الصيني بمعدل 6% خلال الربع الثالث من العام الحالي 2019، وهو معدل أقل من توقعات البيانات الرسمية الصينية... بل وأقل معدل سجلته الصين منذ عام 1992. البعض يحيل هذا التراجع إلى الحرب التجارية التي توقتها الولايات المتحدة على الصين بالدرجة الأولى، الأمر الذي يحمل تأثيرات مباشرة وجديّة على الاقتصاد الصيني، إذ صوّرت الصين 19% من صادراتها للولايات المتحدة في 2018. ولكن هذا لا يجعل الحرب التجارية سوى حلقة أخيرة في سلسلة العوامل التي تعود على الأقل إلى تراجع الطلب العالمي وعموم التجارة العالمية بعد الأزمة المالية العالمية التي أضعفت قدرات الطلب لدى أكبر مستهلكي العالم في الغرب... وهو ما أثر على نموذج النمو الصيني الذي كان قائماً على التصدير.

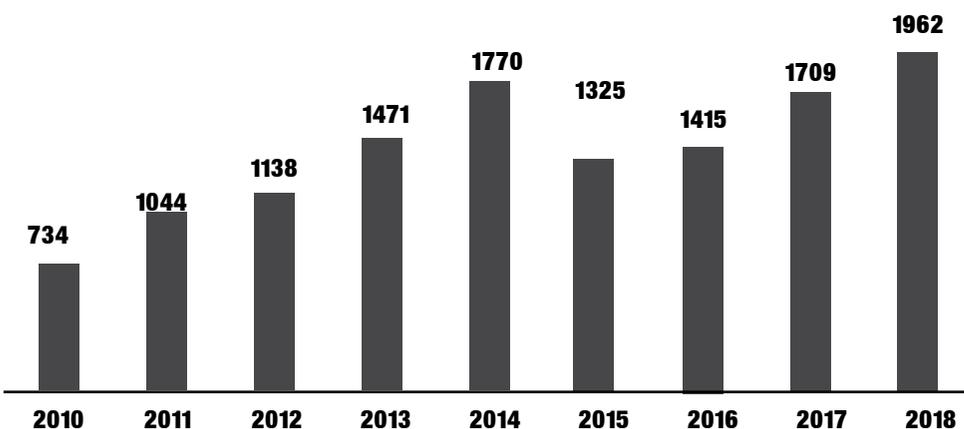
وقد اتجهت الصين بعد أزمة عام 2008 لتعديل نموذج نموها الاقتصادي، وحفزت نموها عبر الاستثمار الداخلي الواسع في البنى التحتية الصينية، الأمر الذي لعب دوراً في استمرار توسع النمو الصيني خلال عقد مضى، ولكنه لم يكن كافياً لإبقاء النمو في المستويات السابقة لعام 2010 «عندما سجل نسبة 12%»، إذ إن التراجع الاقتصادي العالمي يعيق استمرار النمو بالوتيرة ذاتها. ويقدر البعض أن الاعتماد على استثمار البنى التحتية وصل إلى منتهاه، الأمر الذي يفسر سعي الصين إلى تصدير رأس مالها عبر مشروع طريق الحرير والاستثمار في إطارات أوسع.

يشكل الدين الخارجي 5% من الديون الصينية الكبرى ولديها إمكانات تجعل احتواء أزمة الدين ممكنة مع اشتداد التراجع العالمي.

لدى الصين دين كبير يشكل 20% من الدين الإجمالي العالمي، ولكن لديها دين خارجي قليل بالمقابل، وتتمتع بمزايا عدة: وضع مالي أقل خطورة نتيجة الاحتياطيات الكبيرة ومستوى التحكم بحركة رؤوس الأموال، إضافة إلى سوقها الداخلية الكبيرة. إلا أن جملة هذه العوامل التي قد تضعها في موقع أفضل نسبياً وسط اشتداد الأزمة الاقتصادية العالمية، لا تستطيع أن تعزل نموها عن تراجع النمو العالمي، نتيجة ارتباط ناتجها بالتجارة العالمية، وارتباط نشاط شركاتها بمستويات عالية من الدين عموماً، وإن كان الخارجي ليس كبيراً وإمكانات تغطيته عالية.

تتجه الصين نحو تعميق استقلالية نموذجها عن الغرب عبر توسيع الاستثمار في التكنولوجيا الصينية كما في برنامج «صنع في الصين 2030» وتحقيق سبق في العديد من هذه المجالات، كما أنها تسعى إلى دفع قدراتها التمويلية لتتحول إلى استثمارات ورافعة لتطوير الطلب في محيط إقليمي واسع يعبر آسيا وصولاً إلى أوروبا وإفريقيا، الأمر الذي يمثله مشروع طريق الحرير. ولكن هذه المشاريع الواعدة تجري في بيئة أزمة اقتصادية عالمية تزداد وضوحاً وعمقاً ولن تكون الصين بمنأى عنها.

الدين الخارجي الصيني-مليار دولار



الاحتياطيات 157% من الديون الخارجية

ترتفع استحقاقات الدين الخارجي الصيني في عام 2020، إذ تُقدّر وكالة بلومبرغ بأن الديون الصينية مستحقة السداد ستبلغ 63 مليار دولار خلال النصف الأول من العام القادم فقط. وهي مبالغ سيكون على الشركات الصينية أن تؤمنها بالعملات الأجنبية خلال فترة قصيرة، ما قد يلعب دوراً في التأثير على قيمة العملة الصينية اليوان، التي تتراجع

66,8% من السوريين

غير آمنين أو معرضين لانعدام الأمن الغذائي



صدر عن المكتب المركزي للإحصاء مؤخراً «تقرير المسح الديمغرافي الاجتماعي المتكامل ومتعدد الأغراض 2017 – 2018».

قاسيون

وبحسب ما ورد على الموقع الرسمي للمكتب: «فقد قام المكتب المركزي للإحصاء بالتعاون مع هيئة تخطيط الدولة وبعض المنظمات الدولية بتوقيع مذكرة تفاهم للقيام بتنفيذ المسح الديموغرافي الاجتماعي المتكامل متعدد الأغراض لعام 2017، هذا المسح الذي استهدف ما يزيد عن 28000/ أسرة تم اختيارها وفقاً للأساليب العلمية والإحصائية في تصميم وسحب العينات وهي أسر من 11/ محافظة مع مراعاة الوصول الآمن للباحثين الميدانيين للمدن والمناطق والقرى التابع لتلك المحافظات».

وقد ضم المسح خمسة استبيانات فرعية هي: 1- استبيان الأسرة المعيشية. 2- استبيان الصحة الإنجابية: وهو استبيان خاص بالأسر التي توجد فيها سيدة على الأقل ضمن الفئة العمرية (15-49) سنة ممن هن متزوجات أو سبق لهن الزواج. 3- استبيان الإنفاق على السلع والخدمات. 4- استبيان الأمن الغذائي. 5- استبيان المجتمع المحلي.

28 ألف أسرة في 11 محافظة العينة، ذات الحجم 28000/ أسرة تقريباً، تم توزيعها وفقاً للمحافظات التي شملها المسح، وهي 11 محافظة، كما يلي: «دمشق 4000- ريف دمشق 3520- حلب 3136- حمص 2992- حماة 2992- اللاذقية 3200- الحسكة 1440- السويداء 1600- درعا 1280- طرطوس 3280- القنيطرة 640» بواقع إجمالي بلغ 28080 أسرة. وقد تم تبويب جملة نتائج المسح بموجب جداول خاصة لكل منها عنوانه الخاص،

سنستعرض فيما يلي بعضها.

القوى البشرية شابة ونسبة البطالة 15,2% بحسب جدول توزيع السكان وفقاً للفئات العمرية، يظهر التركيب العمري للسكان وفقاً للجنس أن ما نسبته 33,2% من إجمالي السكان هم ضمن الشريحة العمرية أقل من 15 سنة، في حين استحوذت نسبة الأفراد في عداد القوى البشرية 15-45 سنة على نحو 61,5%، كما بلغت نسبة كبار السن 5,3%. مع ملاحظة الاختلاف في التركيب العمري بين الذكور والإناث، لا سيما ضمن الشريحة العمرية 20-40 سنة، حيث شكلت نسبة الذكور منها 30,3% مقارنة بـ 36,4% عند الإناث.

بحسب جدول توزيع قوة العمل للأفراد 5 سنوات فأكثر حسب المحافظات، فقد بلغ معدل البطالة على المستوى الإجمالي للسكان 15,2%، وكانت القيمة الأعلى لهذا المعدل في محافظتي القنيطرة والحسكة، حيث اقترب من 28%، في حين كانت أدنى معدلات البطالة في محافظتي حماة وحلب اللتين لم يصل فيها هذا المعدل إلى 10%.

81% مقيمون و18% نازحون

بحسب جدول متوسط عدد أفراد الأسرة في المحافظات، فقد بلغ متوسط حجم الأسرة على المستوى الكلي للمناطق التي تمت زيارتها 4,7 أفراد، وكانت أعلى قيم لهذا المتوسط في محافظات درعا، ريف دمشق، والحسكة، وأدنى قيمة له في محافظتي السويداء واللاذقية.

ومن جدول توزيع السكان وفقاً لطبيعة الإقامة والجنس، فقد بلغت نسبة الأفراد المقيمين ما يزيد عن 81%، وشكل النازحون

ما نسبته نحو 18% من إجمالي الأفراد، في حين كانت نسبة العائدين من النزوح ضئيلة جداً، وهذه النسب متوازنة إلى حد كبير بين كل من الذكور والإناث.

نسبة المترملات 8,1%

بحسب جدول التوزيع النسبي للسكان «10 سنوات فأكثر» وفقاً للحالة الزوجية والجنس، فقد ظهر أن نسبة المتزوجين من هؤلاء تكاد تقترب من الـ50%، بما يقل عن 45% للذين لم يسبق لهم الزواج، وتوزعت النسب الأخرى على الحالات الأخرى «أرامل- مطلقين- منفصلين»، وما يمكن ملاحظته من هذا التوزيع بحسب الجنس الارتفاع الواضح في نسبة النساء المترملات «8,1%» مقارنة بالذكور الأرامل «0,7%».

14,6% يعانون الأمراض المزمنة

من جدول النسب المئوية للسكان 5 سنوات فأكثر وفقاً لصعوبات معينة يعانون منها «الرؤية- السمع- المشي- التذكر والتركيز- الاعتناء بالنفس- التواصل»، فقد أشار الجدول إلى أن ما يزيد عن 9% من هؤلاء يعانون من صعوبة في الرؤية، وكانت النسبة الأعلى في محافظتي دمشق والسويداء، وبلغت نسبة من يعانون من صعوبة في السمع 1,8% أعلاها في محافظة السويداء، ويعاني نحو 6,7% من صعوبة في المشي، وترتفع هذه النسبة في كل من حلب والسويداء، مقارنة بغيرها من المحافظات، واقتربت نسبة من يعانون من صعوباتي التذكر والاعتناء بالنفس من بعضها حيث بلغت نحو 2,4 و 2,3% على الترتيب، أعلاها في محافظة حلب التي ارتفعت فيها أيضاً نسبة السكان الذين لديهم صعوبة في التواصل مع الآخرين مقارنة مع بقية المحافظات.

ومن جدول نسبة السكان المصابين بأمراض

مزمنة في المحافظات، فقد بلغت نسبة هؤلاء من السكان 14,6%، ويلاحظ ارتفاع هذه النسبة في محافظة السويداء إلى حدود 22%، وفي دمشق إلى ما يزيد عن 20%، في حين أنها تتضاءل إلى نحو 11% في كل من محافظتي حماة والحسكة.

53,8% من الأسر تتلقى الإعانات

بموجب جدول متوسط إنفاق الأسر الشهري وفقاً لنمط الإنفاق والمحافظات، فقد بلغ متوسط الإنفاق الشهري للأسر 115,9 ألف ليرة سورية، استحوذ الإنفاق على الغذاء على نحو 58,7% من إجمالي الإنفاق مقارنة بـ 41,3% للإنفاق على السلع والمواد غير الغذائية، وبالمجمل فإن أعلى قيمة للإنفاق كانت لأسر محافظة دمشق، وأدناه للأسر في محافظة القنيطرة.

جدول التوزيع النسبي لمؤشرات الأمن الغذائي حسب المحافظات، يظهر من خلاله أن نسبة الأسر الآمنة غذائياً بلغت نحو 33%، أعلاها في محافظة دمشق وأدناها في محافظة حماة التي بلغت نسبة الأسر غير الآمنة غذائياً فيها إلى ما يزيد عن 53%، ونسبة الأسر غير الآمنة غذائياً بلغت 28,7%، ونسبة المعرضين لانعدام الأمن الغذائي بلغت 38,1%.

أما التوزيع النسبي للأسر حسب تلقيها للإعانات في المحافظات، فقد أظهر الجدول أن نسبة الأسر التي تلقت أياً من أشكال المعونة بلغ 53,8%، ويظهر البون الشاسع بين المحافظات من حيث تلقي الأسر لإعانات، وفي حين تبلغ هذه النسبة ما يكاد يقترب من 98% في القنيطرة و 95% في درعا، نجد أنها تتراوح بين 23 و 26% في طرطوس والحسكة.

ولنا وقفة لاحقاً مع بقية الجداول، مع خلاصات واستنتاجات إضافية حول المسح عموماً.

الليبرالية وسفاح القربى مع الجريمة المنظمة!



تداولت وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي مؤخراً ما نسب إلى رئيس الحكومة خلال ورشة العمل التي عقدت مطلع الشهر الحالي في رئاسة مجلس الوزراء «لدراسة آليات النهوض بالصناعات الحرفية»، بقوله: «لن نسكت عن وجود مافيا بأي مكان، ولا في أية مؤسسة حكومية»، ومطالبته «بتقديم الأدلة والبراهين»، وكل من هذه الوسائل تعامل مع هذا التصريح من زاوية معينة، تتفق أو تتعارض مع مضمونه.

عاصي اسماعيل

من المفروغ منه أن يصرح رئيس الحكومة، أو أي مسؤول رسمي، بعدم السكوت عن وجود «مافيا» بأي قطاع أو مؤسسة، لكن ربما الحديث عن الأدلة والبراهين بهذا الخصوص، وجمعها وتقديمها، هو شأن آخر تماماً، ولعل مسؤولية ذلك تقع أولاً على أجهزة الدولة المختصة نفسها قبل غيرها، خاصة وأنها كثيرة، وكل منها باختصاص ومهام مبنية ومقنونة، علماً أن مضمون حديث رئيس الحكومة أعلاه لم ينف وجود «المافيا»، بل فيه تأكيد على عدم السكوت عنها، الذي يحتاج للأدلة والبراهين.

موجودة فعلاً ومنصوص عليها قانوناً
لا شك أن مفردة «مافيا» تثير الكثير من الهواجس والرعب في الأذهان، ولعل عبارة «الجريمة المنظمة» تعتبر أخف وطأة منها نوعاً ما، علماً أن كليهما تحمّلان نفس المعنى والمضمون، كما أنهما تشتركان بالكثير من التوصيفات، أما الأقل تأثيراً والأكثر تداولاً بين الناس وعبر وسائل الإعلام فهو الحديث عن «شبكات» التجارات السوداء المنظمة، وكل الممارسات الشاذة الخارجة عن القانون.

فقد ارتبطت مفردة «المافيا» بالجريمة المنظمة، ولئن كانت الجرائم المنظمة بالمعنى الدقيق لها لم تكن موجودة في سورية حتى وقت قريب، فإن ذلك لا يعني أنها لم توجد بعد، وخاصة خلال سني الحرب والأزمة وحال الانفلات والتفكك كأحد نتائجها وتداعياتها، اعتباراً من أشكالها البسيطة، وانتهاءً بأشكالها المركبة والمعقدة عابرة

الحدود، مع ارتباطاتها بالمصالح المتشابكة مع غيرها من تكوينات لها الطابع الإجرامي المنظم، إقليمياً ودولياً. مفردة «المافيا» بحد ذاتها غير متداولة رسمياً، كما أنها غير واردة ضمن المصطلحات القانونية المعمول بها، أو ضمن النصوص القانونية النافذة، لكن في المقابل، فإن «الجريمة المنظمة»، بمعناها ومدلولها، وجدت لها مصطلحات مرادفة وشبيهة في القوانين النافذة.

فالأفعال الجنائية التي يرتكبها شخصان أو أكثر، أو مكافحة الدعارة والبغاء، وتكوين جمعية الأشرار، وكذلك جرائم المؤامرة والتضليلات السرية، والتي تعد كلها شبيهة بالجريمة المنظمة، لها نصوصها وعقوباتها في القوانين النافذة، بالإضافة إلى جرائم الفساد والاختلاس والرشوة وإساءة استعمال السلطة، كما أن هناك قوانين خاصة لمكافحة المخدرات، وجرائم غسل الأموال، والإرهاب، وغيرها من التشريعات والقوانين الأخرى، مع الأخذ بعين الاعتبار ما تمت المصادقة عليه من اتفاقات إقليمية ودولية تتعلق بالجريمة المنظمة ومكافحتها.

وبالتالي، فإن عناصر الجريمة المنظمة، ومكوناتها وأهدافها وغاياتها وارتباطاتها، لها الكثير مما يمكن إسقاطه على الكثير من الجرائم المقترفة محلياً، سواء تلك التي يتم وضع اليد عليها وضبطها والمحاسبة والعقوبة عليها، أو تلك التي ما زالت بعيدة عن الضبط والمساءلة.

أمثلة وبراهين ملموسة

بعيداً عن مفردة «المافيا» بذاتها، أو عن الجرائم ذات التوصيف الإرهابي، أليس

الحديث عن شبكات تهريب المخدرات أو التجارة بالأعضاء هو حديث عن جريمة منظمة عابرة للحدود؟ وكذلك الحديث عن شبكات تهريب الأسلحة والأدوية والمحروقات وأغنام العواس وغيرها من المواد، وعن شبكات الدعارة، أو عن شبكات تهريب الدقيق التمويني والاتجار فيه، أو عن مسلسلات الحراق السنوية التي تطل الغابات والحراج والأراضي الزراعية، أو عن شبكات غسل الأموال والسوق السوداء للعملة، وشبكات الخطف من أجل الفدية، أو شبكات النهب والفساد والكسب غير المشروع، وغيرها الكثير من الأنشطة ذات الطبيعة الجرمية، بما في ذلك ما درج على تسميته «بالتعفيش» مؤخراً، أليست كل هذه الجرائم أصبحت منظمة، وتستعمل العنف والقوة والاستقواء في كثير من الأحيان، ولها شبكات العاملة والمستفيدة منها محلياً، وبعضها مرتبط إقليمياً ودولياً؟ ألي يكفي الاستشهاد بعناصر كل هذه الجرائم التي أصبحت ملموسة، بل وبعضها مضبوط، لتكون أدلة وبراهين على وجود «مافيا»، بل «مافيات» أصبحت تتقاسم الأدوار والمهام، وكان بينها ميثاق «شرف» تتعاضد وتتكتف فيما بينها، ومع مثيلاتها خارجاً، كي تستمر بممارسة كل أشكال الأنشطة الجرمية اللاأخلاقية وغير المشروعة والسوداء، بما في ذلك من أدوات ووسائل عنف، والتي تهدد بمجملها القيم الإنسانية والبنى المجتمعية والاقتصادية، معززة بدورها على تفشي كل الظواهر والمظاهر السلبية في المجتمع؟! فهل عدم الاعتراف بوجود هذه «المافيات»، أو «عصابات الجريمة المنظمة»، وجرائمها يعني انعدام وجودها؟ أم إنه يعني الهروب من مواجهتها، وغض الطرف عن وسائل وأدوات محاربتها ومكافحتها بشكل جدي؟!.

الاختباء خلف الأصابع

الحديث عن مكافحة والمحاربة للجريمة المنظمة، بتوصيفها ومدلولها، الأمر لا

يتعلق بالنصوص القانونية، أو بالجهات المعنية رسمياً بهذه المكافحة والمحاربة، فالنصوص القانونية متوفرة كما أسلفنا، وربما تحتاج إلى التعديلات أو الإضافات وهو أمر مفروغ منه تماشياً مع المتغيرات والضرورات، وكذلك هناك الكثير من الهياكل الإدارية الرسمية المعنية بتطبيق هذه النصوص وإنفاذها، وصولاً إلى ضبط الجرائم على اختلافها والمحاسبة عليها.

لكن كل ذلك من الناحية العملية غير كاف على ما يبدو، فما هي المشكلة إذاً، وأين تكمن الحلول؟

من الناحية العملية، وبدون موارد، فإن السياسات الليبرالية المتبعة منذ عقود هي المفرخة الحقيقية لكل الأشكال والمظاهر والظواهر السلبية، اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ومعرفياً و...، بما في ذلك الجرائم، والأهم تلك التي أصبحت منظمة وذات بعد وترابط عابر للحدود، إقليمياً ودولياً، والتي تزايد حجمها ودورها وفعاليتها خلال سني الحرب والأزمة بشكل كبير.

فإذا كان الفساد، باعتباره صفة ملازمة للسياسات الليبرالية، أحد عوامل وأسباب تغييب الكثير من الجرائم عن حيز الضبط والمحاسبة، وفي الكثير من الأحيان يكون شريكاً بها بشكل مباشر أو غير مباشر، فإن ذلك لا يعفي جملة السياسات المتبعة نفسها والقائمين عليها من مسؤولياتهم، سواء تجاه تنامي ظاهرة الجريمة المنظمة، أو غيرها من الجرائم والجنتج والظواهر السلبية الأخرى التي دخلت حيز التنظيم هي الأخرى، والأمثلة الحية كثيرة على ذلك ولا تحتاج للأدلة والبراهين.

لا غرابة بعد كل ذلك بالقول إن «الجريمة المنظمة» و«المافيا» وجميع الظواهر السلبية هي المولود الشرعي لجملة السياسات الليبرالية، والتي دخلت مرحلة التوحش من خلال سفاح القربى بينها، ولا يمكن التخلص من إحداها إلا عبر الخلاص من الأخرى.

الاشتراكية بوصفها خياراً واقعياً وحيداً



شروط الحياة على الأرض، نتيجة الهجوم الرأسمالي على البيئة الذي يجعل أجزاء كبيرة من العالم غير صالحة للسكن. إن شعار «الاشتراكية أو البربرية» ليس شعاراً فارغاً. وكل شخص تحت سن الثلاثين لديه بعض الإحساس بذلك. لكن جيل الألفية الجديدة لا ينبغي عليه أن يعيد اختراع العجلة، لأنه، إلى جانب ذلك، الجيل الأكثر تسييساً والأكثر معاناة خلال قرن كامل. المهمة هي أن يكون ذلك الجيل الأكثر تنظيماً.

وثمة الكثير من المؤشرات الجديدة على نضال الطبقة العاملة. كالتصال من أجل الحد الأدنى للأجور الوطنية البالغ \$15 في الساعة، ويتم حشد الشباب أيضاً للمطالبة بوضع حدٍّ للعنف المسلح، ولوحشية الشرطة وقضايا أخرى كثيرة. كما يقوم المدرسون النقابيون بإضرابات ناجحة تهدف إلى لجم السياسات النيوليبرالية في الميدان التعليمي. وعلى هذا النحو، باتت الإضرابات عموماً أكثر تواتراً، كالإضراب الذي يجري ضد شركة جنرال موتورز.

إن التحدي المستمر للطبقة العاملة في كل دولة هو تعزيز قدراتها النضالية من أجل معارضة الرأسمالية والإمبريالية الأمريكية، وخلق الظروف المواتية للانتقال نحو الاشتراكية. وفي هذا الإطار، يتحتم علينا أن نطور بشكل جماعي علم الماركسية-اللينينية، وأن نكتسب البصيرة من تجربتنا المشتركة مع الطبقة العاملة في النضال.

يجب علينا أن ننظم شبكة عالمية مناهضة للإمبريالية والإجراءات النيوليبرالية، بما في ذلك سياسات رأس المال المالي. كما ينبغي أن نعمل بشكل جماعي لدعم الإضرابات العمالية، والحركات البيئية الراضية للتدمير الممنهج الذي يتعرض له الكوكب.

هيمنتها بالقوة العسكرية كما حدث في غزو واحتلال العراق؟

انقسام الطبقة الحاكمة والسياسة الخارجية الأمريكية
يهيمن رأس المال المالي وشركات الطاقة والشركات العسكرية على السياسات الخارجية الأمريكية التي تشمل الحزبين الديمقراطي والجمهوري. ومع ذلك، فإن «تضارب المصالح» والانشقاقات في الطبقة الحاكمة تلعب دورها في السياسات الخارجية التي تروج لها هذه الأحزاب. فالنزعة الأحادية مقابل النزعة التعددية، والقوة العسكرية مقابل الدبلوماسية، والنزعة للتصدي لتغير المناخ مقابل إنكاره، هي بعض المؤشرات على التناقضات الحرجة في السياسة الأمريكية.

وقد أنشأت الولايات المتحدة ما لا يقل عن 800 قاعدة عسكرية في 80 بلداً، ويتمركز فيها حوالي 130,000 من العسكريين الأمريكيين في جميع أنحاء العالم، وهي اليوم مضطرة إلى نقل عدد كبير من هذه القواعد إلى آسيا لمحاصرة الصين التي تراها الولايات المتحدة عدواً رقمه واحد في العالم. وبالمناسبة، لا يحمل خطاب ما يسمى بـ«الاشتراكية الديمقراطية»، مثل بيرني ساندرز وغيره من اليسار الموجود في الحزب الديمقراطي، أية إشارة جدية إلى وقف النزعة العسكرية والحروب، ولا حتى إشارة إلى ضرورة تقليص ميزانية الجيش بشكل كبير. إن الأغلبية الساحقة من المرشحين «الديمقراطيين» لا يذكرن الحروب والموارد الهائلة التي سيتم تحريرها في حال أنهينا النزعة العسكرية.

«الاشتراكية أو البربرية»
هناك إمكانية واقعية جداً لانعدام

**يجب علينا أن
ننظم شبكة
عالمية مناهضة
للإمبريالية
والإجراءات
النيوليبرالية بما
في ذلك سياسات
رأس المال المالي**

وجود الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة الرأسمالية المهيمنة. وشملت التحالفات والمؤسسات والقواعد الجديدة ما يسمى «النظام الدولي الليبرالي»، وقد أيدت مؤسسات الحزب الديمقراطي والجمهوري على السواء وبصفة عامة هذا الأمر.

ورغم ذلك، فإن العالم يتغير بسرعة، ويتعرض النظام العالمي القديم لضربات متزايدة من الأزمات والتناقضات. فهل استنفذت المرحلة الحالية للعولمة النيوليبرالية نفسها؟

نعم. إن الإمبريالية الأمريكية هي قوة عظمى هابطة في عالم اليوم. وقد ضعفت قدرتها- هي والمراكز الرأسمالية الأخرى- على السيطرة على النظام العالمي. فالعولمة تتشكل اليوم بشكل متزايد بصعود الصين، والاقتصادات الناشئة والمؤسسات والتكتلات العالمية البديلة.

وتشمل العوامل الأخرى ما يلي: دخول الصين وروسيا وأوروبا الشرقية والاقتصادات الناشئة حديثاً إلى السوق العالمي بقوة. وتتحدى الصين وروسيا النظام العالمي الحالي بشكل متزايد.

تنامي التجارة بين الصين والاقتصادات الناشئة، وبين الاقتصادات الناشئة ذاتها. وإنشاء تحالفات وتكتلات تجارية جديدة «بريكس».

المقاومة المتزايدة ضد السياسة الخارجية الأمريكية، رداً على تاريخها الطويل في إسقاط الأنظمة والعدوان العسكري والاحتلال في شبه الجزيرة الكورية وفيتنام والعراق وأفغانستان... كيف ستستجيب الرأسمالية الأمريكية لهذا الواقع الجديد والتحول في توازن القوى الدولي، وانهيار النظام العالمي لما بعد الحرب العالمية الثانية؟ هل ستتكيّف الدوائر الحاكمة في الولايات الأمريكية؟ أم تسعى إلى استعادة

فيما يلي، تعرض «قاسيون» مقتطفات من التقارير المختلفة التي صدرت عن المؤتمر الوطني الحادي والثلاثين للحزب الشيوعي الأمريكي، والذي عقد في مدينة شيكاغو هذا العام تحت عنوان: «الصراع الطبقي، الأزمة الينينية، والكفاح من أجل الاشتراكية».

■ إعداد: قاسيون

إن الرأسمالية هي نظام مبعأ بالأزمات. ويمكن لأية أزمة في أي مكان من النظام الرأسمالي العالمي أن تغدو عدوى عالمية. والآن، ما هي إلا مسألة وقت قبل اندلاع أزمة مالية جديدة، والتي ستكون ربما أشد تدميراً من الأزمة المالية العالمية لعام 2007.

على الصعيد المحلي، تمثلت نتائج السياسات النيوليبرالية في إزالة القيود أمام رأس المال، والخصخصة، والتخشف. أما على الصعيد العالمي، فكانت النتيجة سباقاً نحو القاع بالنسبة للطبقة العاملة، واتساع الهوة بين الشمال والجنوب، أي بين الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة والبلدان النامية. وفي بقاع العالم كله، أدى ذلك إلى التمرکز المفرط للثروة، واحتكار الصناعة، والتعدي على الديمقراطية والسيادة الوطنية.

وقد ساهمت ثورات الاتصالات العلمية والتكنولوجية والجماهيرية في تيسير العولمة وإنشاء سلاسل إنتاج بعيدة المدى. بحيث يمكن للولايات المالية والاقتصادية التي تنشأ في إحدى الدول أن تنتشر بسرعة على الصعيد العالمي.

لقد غدا العالم مكاناً أصغر، أكثر تعقيداً وتشابكاً.

نظام عالمي جديد في الأفق

بعد الحرب العالمية الثانية، جرى خلق نظام عالمي جديد سمته الأساسية هي

**لا يحمل خطاب
ما يسمى
بـ«الاشتراكية
الديمقراطية»
مثل بيرني ساندرز
وغيره من
اليسار الموجود
في الحزب
الديمقراطي أية
إشارة جدية إلى
وقف النزعة
العسكرية
والحروب**

الحراك العراقي ينتصر ويثبت نفسه يوماً تلو آخر!



هدفها بالتغيير نحو إقامة نظام وطني، برفض ونبذ كل التدخلات الخارجية نفسها، والتي كانت الحكومات العراقية قائمة عليها في هذه المنظومة منذ تأسيسها من «بريمر» الأمريكي أولاً. فالخوف هنا ليس على الحراك العراقي نفسه، وإنما قادم من القوى المُخرطين في منظومة النهب والمستفيدين منها. لذا وبعيداً عما نضى عليه وتروّج له وسائل الإعلام المختلفة المرتهنة في خطها لهذا الطرف أو ذاك، من حوادث عرضية وتضخيمها في الحراك العراقي، خدمة لهذا الطرف أو ذاك، فإن ما يجري على الأرض وما هو سائد في الحراك: نبذ أي تدخل خارجي أكان فيه أو في البلاد بعد التغيير.

لا خوف على الحراك

في الحقيقة، ورغم كل ما سبق ذكره، من مخاطر كبرى تحوم فوق الحراك العراقي وتسمى إلى إعاقته تطوره وتحييده عن أهدافه، مما قد يُخيل للبعض بأنه ساكن منذ انطلاقته، فإنه يصنع انتصارات مستمرة منذ ذلك الحين، فصموده بوجه ماكينه القتل انتصار، ورفضه لمن يحاول امتطائه داخلياً بغياب قوى سياسية تمثله وتنصحه هو أيضاً انتصار، وفرضه على الحكومة إعلان عدة تنازلات انتصار، وعدم انجرافه رغم كل محاولات التعبئة السياسية والإعلامية لصالح أيّة قوى خارجية، هو أيضاً إنتصار ويعبر ليس عن مستوى وعي شعبي عال فقط، بل عن درجة ما من التنظيم الناشئ والجنيني فيه، حيث رغم تنوع المظاهرات في مختلف المحافظات والمناطق لم يجعل من أي منها، إلا ما ندر وجرت معالجتها من الشعب نفسه، ان تقع ضحية تعبئة لهذا الطرف أو ذاك بمطالبها وشعاراتها.

وخارجية، الأمر الذي تتخذه مختلف الجهات «ذريعة» لإنكار الحراك ونعيه وردعه بمستويات أعلى أيضاً، وكأن هذه المحاولات غريبة أو جديدة في عالم اليوم. فأَي حراك لن تسعى مختلف القوى لامتناعه؟ وأي حراك لن يسعى الخارج على العتب به؟ إن إنكار هذا الأمر عن واقع اليوم، وكأنه شيء غريب، لا يأتي سوى من كونه أداة سياسية بيد الفرقاء وتحالفاتهم الدولية لضرب الحراك نفسه، ودون معالجة، ليشكل هذا الأمر في نهاية المطاف أرضية خصبة أكثر لتنشيط التدخلات الخارجية هذه. إن أفضل وسيلة، لتأريض مارب القوى الأجنبية وخطتها، تكون أولاً عبر الإنصات وتنفيذ مطالب الحركات الشعبية هذه. لكن من جهة أخرى، ومن زاوية الحراك نفسه، ورغم كل هذه العوامل، فما يجري فيه في حقيقة الأمر يزعج هؤلاء الذين يتهمونه بوجود «أجندات خارجية» حيث رغم كل العويل والتهويل من مختلف الأطراف سياسياً وإعلامياً، أثبت الحراك العراقي وعيه وتنبهه لهذه المارب القادمة من الخارج، فلا تزال الصورة العامة والسائدة فيه، هي المطلوبة ذاتها، ولا يزال هدفه: تغيير منظومة المحاصصة القائمة في البلاد بكل أطيافها.

ثنائية أمريكا/إيران

بالحديث عن التدخلات، في الظرف العراقي، فإن أكثر ما يتصدر من هذه الإدعاءات هي في ثنائية الولايات المتحدة الأمريكية/إيران، وإذا ما أراد أحد أن يكون موضوعي في التوصيف، فإن هاتين الدولتين موجودتان في البلاد سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، كأم واقع قبل أي حراك شعبي أساساً، لتأتي «انتفاضة تشرين» ذاتها وعبر

وبمطالبها أيضاً، فإرضاء على الحكومة العراقية بكل تياراتها الاعتراف بها منذ أسبوعها الأول رغم القمع، وتلا ذلك إعلان تنازلات عدة مستمرة إلى الآن من هذه الحكومة، وإن كانت شكلية من حيث الفعل والأثر. فأما على مستوى الحلول الحقيقية والجديّة، يدرك العراقيون أن هذه الحكومة الحالية في هذه المنظومة، كسابقاتها، لن تُنتج إلا مزيداً من الوعود الزائفة والمشاكل الأكبر والأعمق بحال استمرارها.

غياب قوى سياسية

بعد أكثر من شهر من الاحتجاجات العراقية حتى الآن، لم يظهر أي تيار أو جهة سياسية استطاعت أن تمثل الحراك ومطالبه فعلياً، لتُسرع من العملية وإنجازها. فرغم إعلان عدة قوى موافقها لصالح الحركة ومشاركتها المظاهرات، إلا أن الأخيرة لم تُظهر قبولها بها كمثل عنها، حيث يسود الاعتبار نحو هذه القوى، استناداً لتاريخها وأفعالها اتجاه الشعب العراقي، بأنها جزء من المنظومة القائمة، وتسمى لامتناع الحركة بغاية تحقيق مكاسب خاصة لا علاقة لها بالمطالب الشعبية، كتخالف «سائرون» والتيار الصدري، اللذين كانا جزءاً من الحكومات المتعاقبة ضمن هذه المنظومة، هذا بالإضافة إلى عدم وجود خطة عمل أو برنامج سياسي واضح إلى عملية التغيير وما بعدها لدى أي من القوى السياسية كي تجمع الحراك الشعبي خلفها وتدفع به.

ذريعة التدخلات الخارجية

إضافة إلى العنف والقمع، وغياب قوى سياسية تعبّر عنه، يتعرض الحراك إلى مخاطر عدة متوقعة من محاولات تدخل وحرف لأهدافه من قوى داخلية

«... مهما كان فلا تحنربوا- فالمرحلة الآن- لبذل الجهد مع المخدوعين- وكشف وجوه الأعداء- المرحلة الآن لتعبئة الشعب إلى أقصاه- وكشف الطباخين- وأي حصة طبخوا بالوعد وبالماء- هذي مرحلة ليس تطول- وأول سيف يشهر ضد الثورة- مشبوّه عن سابغ ظهر- من كل الفرقاء». الشاعر العراقي مظفر النواب، قصيدة «بيان سياسي».

يزن بوظوه

دخلت ما بات يُعرف بـ«انتفاضة تشرين» العراقية أسبوعها الخامس على التوالي، في جملة من المظاهرات والاعتصامات والإضرابات المستمرة يوماً بكل ثبات وحزم، منددة بالوضع المعيشي المتردي بالبلاد، ومستويات البطالة المتزايدة، وسوء الخدمات، ونخب الطائفية/مطالبين بذلك إقالة الحكومة وتغيير النظام القائم بمختلف التيارات السياسية المنضوية ضمنه، وبإسقاط الفساد ومحاسبته واستعادة الأموال، نحو نظام جديد وطني عابر لمنظومة التحاصص والتقسيمات المذهبية التي فُرِضت على العراق بعد الحرب الأمريكية في 2003.

الحراك فرض نفسه

إن هذا الحراك العراقي قد خرج من جحيم تراكمات ستة عشر عاماً من منظومة نهب وفساد استنزفت البلاد والشعب لصالح فرقائها. لتتعرض هذه الحركة الشعبية منذ يومها الأول إلى المحاربة والقمع بشتى الأشكال، العلنية والواضحة والمجهولة، من مختلف الأطراف والجهات، وعلى رأسها الحكومة العراقية بتياراتها، ليصل عدد القتلى المعروف والمعلن حتى لحظة كتابة هذا المقال نحو 300 عراقياً. لكن ورغم كل هذا الإجراء بحق الحركة، بقيت ولا تزال، بزخمها ذاته يومياً،

الصورة عالمياً



• يعاني الكيان الصهيوني من استمرار لأزمته المستعصية لتشكيل الحكومة، ولدى رئيس حزب «أزرق أبيض» أقل من أسبوعين لتشكيل الحكومة، بعد أن عجز بنيامين نتنياهو عن تنفيذ المهمة من قبله.



• انتهت أعمال مجلس العموم البريطاني الحالي، وبدأت حملة انتخابات جديدة بدعوة من رئيس الوزراء بوريس جونسون، وكان جونسون قد اعتذر من البريطانيين في رسالة مسجلة لعدم قدرته تحقيق انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.



• دعت الصين الولايات المتحدة الأمريكية إلى وقف إثارة الاضطرابات فيما يتصل بقضية بحر الصين الجنوبي، واحترام الجهود التي تبذلها دول المنطقة من أجل تسوية الخلافات عبر الحوار.



• قال المتحدث الرسمي باسم البنتاغون المقدم، روبرت كارفر، إن الجيش الروسي يتفوق على نظيره الأمريكي في العمليات القتالية، ومرد ذلك يعود إلى امتلاك روسيا لتكنولوجيا إنتاج السلاح فربط الصوتي على عكس أمريكا.



• قال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية عباس موسوي، إن بلاده لم تتخذ قرارها النهائي بعد بصد الانسحاب من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وكانت إيران أعلنت عودة الطاقمة الإنتاجية لمرحلة ما قبل توقيع الاتفاق النووي.



• أعلن قائد القوة البحرية في الجيش الإيراني، الأميرال حسين خانزادي، أن وفوداً عسكرية من روسيا والصين وصلت إلى طهران لبحث المناورات العسكرية البحرية المشتركة مع بلاده، ومن المقرر أن تجري هذه المناورات في كانون الثاني.

«حلف الناتو»

والعواصف القادمة



سببت تصريحات جديدة للرئيس الفرنسي إمانويل ماكرون حول حلف الناتو، جدلاً واسعاً في الأوساط السياسية والدبلوماسية العالمية، ولاقت هذه التصريحات ردوداً سريعة، فوجه الأمين العام للحلف، ينس ستولتنبرغ، دعوة إلى الدول المنضوية ضمن الناتو لـ «تحمل المسؤولية» وإيجاد حل للمشاكل العديدة المتعلقة بـ «الأمن الجماعي» لهذه الدول.

■ علماء ابوفراج

قرارها الإستراتيجي هذا مع «شركائها في الحلف»، وأضاف إن دول الناتو تشهد «عدواناً من شريك آخر في الحلف، تركيا، في منطقة باتت مصالحن فيها على المحك، من دون تنسيق» وهذا يعني برأيه أن «الحلف الأطلسي كنظام لا يضبط أعضائه». وانطلاقاً من اللحظة التي يشعر فيها أحد الأعضاء أن من حقه المضي في طريقه، فهو يقوم بذلك. وهذا ما حصل» كل هذا يدفع أوروبا حسب وجهة الرئيس ماكرون لأن تجد لنفسها استقلالية، وأن تفتح «حواراً إستراتيجياً مع روسيا». وذكر ماكرون المخاطر التي تهدد أوروبا اليوم، ومن بين ما ذكره، أن الولايات المتحدة اليوم باتت مفصلة عن «المشروع الأوروبي» وبأن النهوض الصيني المتسارع بات «يهدد» بعالم متعدد الأقطاب مما سيهدم أوروبا بشكل واضح حسب تعبيره. ردت المستشار الألمانية أنجيلا ميركل على تصريحات

رأى الأمين العام للحلف الناتو أن ما يجري بين الدول ما هو إلا خلافات عادية ويجب حلها، على الرغم من أن ينس ذكر قائمة طويلة لهذه الخلافات والتي شملت حسب تعبيره التجارة، والطاقة، والمناخ، والملف الإيراني، وحول العدوان التركي على سورية ولكنه اعتبر أن اختلاف المواقف أمر طبيعي بين «29 ديمقراطية» في إشارة إلى الدول الـ 29 المتحالفة ضمن الناتو

«حلف لا يضبط أعضائه» نشرت مجلة «ذي إيكونوميست» مقابلة مع ماكرون يوم الخميس 7 تشرين الثاني، قال فيها إن «ما نعيشه حالياً هو الموت الدماغي لحلف شمال الأطلسي»، وعبر عن وجود مشكلة تنسيق بين أعضاء الحلف، منتقداً انسحاب الولايات المتحدة من الشمال السوري دون أن تناقش

الرئيس الفرنسي، وقالت «لا تتطابق وجهة النظر هذه مع وجهة نظري»، أما الكريملين فقد امتنع عن الخوض في تشخيص وضع الناتو، وقال الناطق الرسمي باسم الرئاسة الروسية، ديميتري بيسكوف: «ليست مهمتنا أن نقرر ما إذا كان الناتو حياً أو ميتاً، وما هي أجزاء جسم الحلف التي دخلت في غيبوبة. لسنا أخصائيين في الطب الشرعي».

«نذير الشؤم»

تصريحات ماكرون الإشكالية ليست حدثاً جديداً، فالرئيس الفرنسي تحدث في عدة مناسبات حول ضرورة إنشاء «جيش أوروبي حقيقي»، ونصح القوى الأوروبية بتقليل اعتمادها على الولايات المتحدة الأمريكية، وفي تموز من العام الجاري بات خطاب ماكرون أكثر وضوحاً، فصرح أن عصر الهيمنة الأمريكية ينتهي مشيراً إلى ظهور قوى جديدة على الساحة الدولية.

ليس من المهم الغوص في التفاصيل لمحاولة فهم تصريحات ماكرون والتي تعد في جزئها الأكبر تكراراً للرسائل الأمريكية ولكن بلغة أوروبية مفهومة

العسكرة تدمر الأرض



والبرية، وكذلك عن عقود الوقود الموقعة مع المشغلين في الجيش الأمريكي في القواعد والمعسكرات والمحطات والموانئ العسكرية الخارجية ما بين عامي 2013 و2017. وكانت الحسابات النهائية التي نجمت عن معلومات مشتريات الوقود واستخدامه بمثابة الأساس الذي تمّ عليه تقدير توليد الجيش الأمريكي لانبعاثات غازات الدفيئة.

تشغيل الجيش الأمريكي للوقود

لقد نما اعتماد جيش الولايات المتحدة على الوقود بشكل هائل مع مرور الوقت، ومرّد ذلك بشكل كبير إلى طبيعة التطوير المستمر لمنظومات الأسلحة وإستراتيجيات العمليات الحربية. مثال: إنّ الاستخدام الواسع للوقود من قبل الجندي الأمريكي الواحد قد نما من غالون واحد يومياً «الغالون = 3,8 لتر» أثناء الحرب العالمية الثانية إلى تسعة غالونات في اليوم عند نهاية حرب فيتنام إلى 22 غالون يومياً في الحروب التي حصلت في العراق وأفغانستان.

أحد الأسباب من وراء هذا المسار التصاعدي، هو أنّ جيش الولايات المتحدة قد وصل إلى نقطة الاعتماد أكثر فأكثر على القوة الجوية لتوجيه أو للتهديد بالهجوم على الأهداف، وكذلك بفعل الدعم اللازم لها من قبل القوى الأرضية الثقيلة التي تعمل في البلدان الأجنبية «صواريخ ومدفعية... إلخ». فكما شرح كروفورد الأمر: «يستهلك الجيش الأمريكي طاقة بهذا القدر لأنّه يعتمد على أدوات حرب تستهلك الوقود بمعدلات هائلة... والمعدات والمنشآت اللوجستية والقواعد التي تدعم استخدام هذه الأدوات الحربية تعمل باستخدامات وقود كثيفة للغاية».

وقد أورد كروفورد مثالاً عن ذلك هو استهلاك القاذفة B-2 للوقود عند 4,28 غالون في الميل «1 ميل = 1,6 كلم». بينما

الكشف عن الكربون العسكري

رغم أنّ الجيش الأمريكي لا يعلن للعامّة استخدامه للوقود، فقد قام أربعة من الباحثين - أوليفر بيلتشر وبنجامين نيمارك وباتريك بيغر وكارا كينلي - بنشر تقرير يزودنا بتقديرات ملائمة، مستخدمين البيانات التي يوفرها قانون حرية المعلومات الواجب على الوكالة اللوجستية للدفاع الأمريكية أن تقدمها.

الوكالة اللوجستية للدفاع الأمريكية «DLA» مسؤولة عن مراقبة سلاسل المؤن التي تدعم جميع الأنشطة العسكرية، ومن ضمنها العمليات الحربية، وعمليات الحفاظ على السلام وسير القواعد العسكرية الداخلية والخارجية. وهناك ضمن هذه الوكالة وحدة الطاقة المسؤولة عن إدارة متطلبات الجيش من الطاقة. وبحسب كلمات الباحثين الأربعة: «وحدة الطاقة التابعة للوكالة اللوجستية للدفاع هي المتجر الوحيد الذي يؤمن مشتريات الوقود وعقوده في الجيش الأمريكي، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، ويعمل مثل سوق داخلي للجيش الأمريكي لجميع المواد الاستهلاكية بما في ذلك الوقود».

بكلمات أبسط: يحتاج الجيش إلى الوقود- لتطير المقاتلات والمدمرات في مهمات الاستطلاع والمهام الحربية ولإيصال القوات والأسلحة للقواعد ومناطق الاشتباك، ولتشغيل السفن من أجل المناورات. وتشغيل المركبات التي تعمل على البترول وتفعيل القوات المقاتلة وصيانة القواعد وإدامة عملياتها في الداخل وحول العالم. ولأنّ الوكالة اللوجستية هي من تؤمن وتوزع الوقود المطلوب، فقد استخدم الباحثون الأربعة قانون حرية المعلومات ليكشفوا عن بيانات وسجلات الوكالة لجميع عمليات شراء الوقود المعروفة للمركبات الجوية والبحرية

إنّ الفريق

الحكومي الدولي

المعني بالتغير

المناخي لم يشمل

الانبعاثات التي

تسببها الجيوش

الوطنية في

حساباته

التغير المناخي مستمر، ويمكننا تلمسه من خلال التغيرات الكبيرة في أنماط الطقس، حيث الفيضانات الممينة والجفاف وحرائق الغابات. والأدلة أكثر من كافية على أننا نزيد باستمرار من انبعاثات غاز الدفيئة في طبقات الجو لدينا، وخاصة ثاني أكسيد الكربون والميثان اللذين ينتجها نظامنا الاقتصادي العالمي المعتمد على الوقود الأحفوري.

■ بقلم: هارنت هارت لاندربرغ- تعريب وإعداد: عروة درويش

عسكري أضخم وأكبر من الإنفاق العسكري للدول السبع التالية مجتمعة: الصين وروسيا والهند وفرنسا وبريطانيا وألمانيا والمملكة السعودية. تسيطر ميزانية وزارة الدفاع الأمريكية وحدها على أكثر من نصف الإنفاق في الموازنة الفدرالية الأمريكية كل عام. ونضيف إلى ذلك الإنفاق على نشاطات الأمن القومي والأسلحة المشتملة في ميزانيات الوزارات الأخرى، مثل وزارة الطاقة. وتصل حصة الميزانية العسكرية إلى ثلثي جميع الإنفاقات المتوفرة.

إنّ هذا النوع من المعلومات متاح الاطلاع عليه بسهولة، لكنّ إسهام الجيش الأمريكي في زيادة ظاهرة الاحتباس الحراري ليس بهذه السهولة. أحد الأسباب لذلك هو الضغط الحكومي، فعندما فاوضت الحكومة الأمريكية على بروتوكول كيوتو للمناخ اشترطت كي توافق، أن يتم استثناء الانبعاثات التي تتولد بسبب النشاط العسكري من حساب الانبعاث الوطني، وألا يتم التبليغ عنه. ورغم أنّ حكومة الولايات المتحدة لم توقع أبداً على بروتوكول كيوتو فقد بقي الاستثناء موجوداً في الاتفاقية. وربما هذا هو السبب في أنّ الفريق الحكومي الدولي المعني بالتغير المناخي لم يشمل الانبعاثات التي تسببها الجيوش الوطنية في حساباته. ورغم أنّ اتفاق باريس قد أزال هذا الاستثناء، فالحكومة الأمريكية ستستحب من التزاماتها بموجب هذا الاتفاق بدءاً من عام 2020.

نزل الملايين من البشر الذين أدركوا العواقب المميتة للاحتباس الحراري إلى الشوارع ليطلبوا الحكومات بأن تتخذ إجراءات حقيقية لإنهاء استخدامنا للوقود الأحفوري كجزء من تحول اقتصادي واسع النطاق وهائل من شأنه أن يضمن تحولاً عادلاً لجميع المجتمعات وأفرادها.

ولم تكن الولايات المتحدة بمنأى عن نشاط الحركات الجماهيرية التي استهدفت صناعة الوقود الأحفوري والقادة السياسيين الذين يستمرون في مقاومة الجهود الهادفة لتعزيز أنماط أكثر استدامة وأكثر عدلاً، سواء من الطاقة أو النقل أو الزراعة أو الإسكان، وهي أكبر مولدات لانبعاثات غازات الدفيئة التي تستمر بالطيران فوق الغيوم بعيداً عن أعين العامة. وكما أعلنت نيتا كروفورد، المديرية المساعدة في برنامج تكاليف الحرب في جامعة براون في دراستها الحديثة عن البنتاغون واستخدامه للوقود وتغير المناخ: «وزارة الدفاع الأمريكية هي أكبر مستخدم مؤسستاتي في العالم للبترول، وعليه فهي أكبر منتج مفرد لغازات الدفيئة في العالم».

فوق الغيوم

تملك الولايات المتحدة ميزانية إنفاق

وتلوث السماء

عليه في عام 2017، وأكبر بمعدل 5,4% مما كان عليه في عام 2009، وأكبر بنسبة 76% مما كان عليه في عام 1998. بقيت أكثر 15 دولة تنفق على العسكرة في العالم على حالها بين عامي 2017 و2018، مع استثناء مثير للاهتمام، أن روسيا لم تعد من بين أكبر خمسة منفقين على العسكرة لأول مرة منذ عام 2006. أكبر خمسة منفقين لعام 2018 هم الولايات المتحدة فالصين فالسعودية فالهند ففرنسا، والتي يشكل إنفاقها نسبة 60% من الإنفاق العسكري العالمي. وكما رأينا سابقاً تنفق الولايات المتحدة أكثر من هؤلاء مجتمعين بالإضافة إلى ألمانيا وروسيا وبريطانيا. ازداد إنفاق الولايات المتحدة العسكري مبلغ 649 مليار دولار في عام 2018، أي بنسبة 4,6%، وتبقى الولايات المتحدة المنفق الأكبر ليشكل إنفاقها العسكري نسبة 36% من الإنفاق العسكري العالمي في عام 2018. وتأتي وراءها الصين بتخصيصها مبلغ 250 مليار دولار للإنفاق العسكري في عام 2018، وهو ما يمثل نسبة 14% من الإنفاق العسكري العالمي، ويشكل زيادة بمعدل عشرة أضعاف عن إنفاقها العسكري عام 1994.

إدراك الأمر لا يكفي

الجيش من أكثر المؤسسات المدركة لحقيقة التغير المناخي ومخاطره - وذلك خلافاً للكثير من القادة السياسيين الذين يحاولون الاختباء وراء أصابعهم. أحد الأسباب كونه يدرك هذا الخطر، وأن هذا التغير يهدد جهويته العملية. يشرح كروفورد: «في بداية 2018، أصدرت الوكالة اللوجستية للدفاع تقريراً عن كون قرابة نصف منشآت الجيش قد اختبرت آثاراً متعلقة بالتغيرات المناخية. بعد عام من ذلك أصدرت الوكالة تقريراً تعلن فيه أن جيش الولايات المتحدة يختبر بالفعل مئات الآثار للتغير المناخي على طول تواجد منشآته. يشمل هذا الفيضانات المتكررة «53 منشأة» والجفاف «43 منشأة» وحرائق الغابات «36 منشأة» والتضرر «6 منشآت».

لكن والأهم من ذلك، أن الجيش يرى في التغير المناخي تهديداً للأمن القومي الأمريكي. فلسنوات عديدة أخذ الجيش في الاعتبار آثار التغير المناخي على خطته الدفاعية، وكما يشير تقرير حديث صادر عن مكتب مدير المخابرات الوطنية: «إن التشوه الإيكولوجي والبيئي، مثل التغير المناخي، هو غالباً ما يوقد المنافسة على الموارد والأزمات الاقتصادية وعدم الرضا الاجتماعي خلال عام 2019 وما بعده». ولكن رغم هذا فلا يزال الجيش الأمريكي ملتزماً ضمن خطته وردود أفعاله على التهديدات على الولايات المتحدة بتعزيز ذات الأفعال التي أدت في المقام الأول إلى تعظيم آثار الفوضى المناخية.

باختصار: الناس محقون بمطالبة الحكومة باتخاذ خطوات عاجلة وذات مغزى لإيقاف الاحتباس الحراري. ويجب أن تشمل هذه الخطوات تخفيضات كبيرة في الإنفاق العسكري، وكذلك التخفيضات والتواجد العسكري الأمريكي في الخارج. فيما أن الجيش الأمريكي هو أكبر مصدر منفرد للغازات الدفينة في العالم، فالكفاح لاحتواء العسكرة في الداخل والخارج أمر بالغ الأهمية. ومن المنافع الأخرى لمثل هذه الخطوات، أن المال الذي سيتم توفيره يمكن استخدامه في قضايا جيدة، مثل تمويل التحول واسع النطاق في النظام، الأمر المطلوب لخلق اقتصاد يلبي الاحتياجات البيئية.



أشرنا إليها أيضاً فيما سبق. لكن ورغم أن هاتين الدراستين، ناهيك عن غيرهما، لم تتلق في الواقع أية تغطية إعلامية من جميع وسائل الإعلام الكبرى المملوكة للشركات من صحف وتلفزيونات وقنوات أخرى. أظهر بحث البيانات الذي أجرته شبكة نيكسس بأن نيويورك تايمز وول ستريت جورنال وواشنطن بوست ولوس أنجلوس تايمز وإن.بي.أر.و.بي.بي.سي. و.بي.سي. وإم. إس. إن.بي.سي. وسي.بي.سي. وأس.سي. إن. أن لم تتطرق للموضوع لا من قريب ولا من بعيد.

كما أكد بحث نيكسس الموسع أن وسائل الإعلام التي لديها القدرات الأفضل على تغطية مثل هذه الأحداث من ناحية الموارد حاولت أن تدفنه حياً. وربما الأهم مما وصلت إليه هاتان الدراستان ويجب إخفاؤه هو أن كليهما وجد بأن: «الطائرات العسكرية والسفن الحربية الموجودة» والتي يستمر بالتعاقد عليها» تحبس الجيش الأمريكي في دائرة استهلاك الهيدروكربون لسنوات كثيرة قادمة... وبأن البنتاغون لا يعترف بأن استخدامه للوقود يشكل مساهمة رئيسية في التغير المناخي». لا يجب أن يفاجئنا هذا الأمر بشيء، فإن توقعنا أن تقوم وسائل الإعلام هذه بعرض هذه الأدلة وعدم محاولة دفنها، يعني أننا نتوقع أن تحاول قتل نفسها. ولهذا تقوم هذه الوسائل بإخفاء أن الجيش الأمريكي يشكل تهديداً على العالم وعلى الشعب الأمريكي نفسه عبر كونه مصدراً هائلاً للكربون.

ازدياد الإنفاق العسكري

وفقاً لبيانات مؤسسة ستوكهولم الدولية لأبحاث السلام، يقدر الإنفاق العسكري العالمي بأنه كان عند 1822 مليار دولار في عام 2018. وهو أكبر بمعدل 2,6% مما كان

في مركزه هذا عن الكثير من الدول الأخرى المتقدمة عليه في المراتب. وسيحتل جيش الولايات المتحدة مرتبة أكبر كمصدر انبعاثات غاز الدفينة لو تمّ تشميل مصادر الانبعاث الأخرى غير استهلاك الوقود المسال، كما هي الحال في استخدام الكهرباء والغذاء المخصص لاستخدام الجيش، أو استخدام الأراضي وتغييرها جراء العمليات العسكرية. وبالطبع لا يشمل أيّاً من هذا الانبعاثات من الشركات الكثيرة التي تعمل فقط كمصنعة لأسلحة الجيش. في 2017، اشترى الجيش الأمريكي حوالي 269,230 برميل نפט يومياً، وأصدر انبعاثات 25,375 كيلوطن غاز ثاني أكسيد كربون مشبع جراء إحراق هذا الوقود.

أحد الأسباب التي تجعل من الجيش الأمريكي أحد أكبر مصادر غاز الدفينة في العالم هو أن معظم وقوده هو من الوقود الذي يستخدم في الطائرات التي يتم شراؤها من قبل القوات البحرية أو الجوية. إن طائراتهم تحرق الوقود بمعدلات تصاعديّة هائلة، ما ينجم عنه تفاعلات كيميائية متنوعة وينتج احتباساً حرارياً أكثر باثنتين إلى أربعة أضعاف التفاعلات التي تحدث في الأرض.

التعظيم كألية مدمجة

هناك دراستان حديثتان أشارتا عن قرب إلى الأثر الذي تتركه العسكرة والجيش الأمريكي على المناخ. أحدها هي «استخدام البنتاغون للوقود والتغير المناخي وتكاليف الحرب» والتي أعلنت بأن البنتاغون مسؤول عن حوالي 77 إلى 80% من استهلاك حكومة الولايات المتحدة للطاقة منذ عام 2001، بحيث قدرت أن الجيش الأمريكي مسؤول عن انبعاث قرابة 1,2 مليار طن مكعب من ثاني أكسيد الكربون وما يشبهه. والدراسة الثانية هي «تكاليف الكربون المستترة» التي

استهلاك الوقود للقيادة المقاتلة F-35A هو 2,37 غالون في الميل. وحتى المركبات غير المسلحة للجيش هي غير فاعلة من ناحية استهلاك الوقود. فعلى سبيل المثال، مركبات الهرمز البالغ عددها 60 ألفاً الباقية في أسطول الجيش الأمريكي، تستهلك غالوناً من وقود الديزل لكل أربعة إلى ثمانية أميال تقطعها.

وليس بنا حاجة للقول بأن الجيش يحرق الكثير من الوقود ضمن جدول عمله شديد الكثافة. فكما أشار الباحثون الأربعة: «بين عامي 2015 و2017، كان الجيش الأمريكي نشطاً في 76 بلداً، ومنها سبعة بلدان يتم الهجوم عليها عبر الجو بالطائرات أو بالطائرات المسيّرة بلا طيار، و15 بلداً فيها قوات عاملة على الأرض، و44 قاعدة عسكرية في الخارج، و56 بلداً تتلقى تدريبات على ما يسمى بمكافحة الإرهاب.

الأثر الكربوني للجيش

توصل الباحثون الأربعة إلى أن: «جيش الولايات المتحدة يستهلك وقوداً مسالاً أكثر، وبيعت غاز ثاني أكسيد كربون مشبعاً أكثر من الكثير من الدول ذات الحجم المتوسط». فعند مقارنة استهلاكات الوقود المسال لعام 2014 بين البلدان والجيش الأمريكي، ظهر أن جيش الولايات المتحدة يقف من حيث المرتبة «إن تحت معاملته كدولة» بين البيرو والبرتغال. إن انبعاثات غاز الدفينة الصادرة عن الجيش الأمريكي لعام 2014، فقط من استخدامه للوقود، كان مساوياً تقريباً لانبعاثات التي صدرت من جميع أنواع المصادر، أي ليس من الوقود فقط، لرومانيا». وتبعاً لإحصاءات عام 2014 أيضاً: يقع الجيش الأمريكي، ومن جراء استخدامه للوقود وحسب، في المرتبة 47 كأكبر مصدر انبعاث للغازات الدفينة في العالم، وليس بعيداً

الفن.. الشكل والمحتوى في عصر العبودية



العصر. وتمتعت بحقوق انتزعتها بنضالها السياسي. حتى طابقت صفات الآلهة صفات الأحرار، «النحات ديدال طابقت صفاته هيفايستوس إله الحديد».

نمت العلاقات العبودية إذاً في اليونان بشكل أقل تعقيداً أخرج أخيراً جمهورية أثينا العبودية، والتي اعتبرت الإنسان الحر أساساً لجمهوريتها. وقد وجد ذلك انعكاسه على مثلها الجمالية التي ارتبطت كلية بالإنسان الحر وقواه ووجوده المادي وصفاته الإنسانية المشتركة في المجموع ضمن الطبيعة كهضبة الأكروبوليس في أثينا.

وبسبب من إقرار الفن في اليونان للإنسان الحر في مجموعته - وليس الفريد غير المكرر - مثلاً جمالياً أعلى مرتباً بوحدة عضوية بين الأشكال الفنية بمرونة وتعددت، فظهرت التراجيديات والشعر والرسم وجميع أشكال الفن التشكيلي إلى جانب العمارة..

وإذا ظهر العبيد عليها للدلالة على ثراء السيد ، فقد ظهرت الحرف علىلقى الأثرية اليونانية. لقد كانت الديمقراطية حتى في طور العبودية شرطاً لازماً للنهوض الفني في أثينا، ومثل فن اليونان الكلاسيكي «طفولة المجتمع الإنساني الرائعة فعلاً».

حدث ازدهار الفن في عصر العبودية المبكرة، قبل أن تحتم الضرورات التاريخية مركزية مطلقة وعالية في الحكم نتج عنها تناسب عكسي بين التطور الاقتصادي الاجتماعي والتطور في الفن الذي يزدهر في ظروف ديمقراطية، ولو أنه ظل فناً لمالكي العبيد.

تتميز العصر العبودي إذاً فكرياً بالبحث عن القوانين الموضوعية للعالم ضمن أدوات الوعي والقدرات التي بلغها الإنسان في تلك الفترة التاريخية المحددة، وانصبَّ الجهد المعرفي لاستخلاص العام الذي يربط ظواهر العالم ببعضها. وهو إذ تجلى لدى حضارات الشرق القديم بما يسميه الباحثون «علم جبر الجمال»، فقد تجلى لدى اليونانيين باعتراف صريح بوجود الإنسان الحر شاهداً وباحترافاً أساساً وصانعاً لكل منجز في تجاهل تام لطبقة العبيد.

الشرق الأقصى: الهند والصين». في الشرق القديم: شكل الدين لدى ممالك الشرق القديم الدعامة الصارمة التي استند إليها أرستقراطيو القبائل الأخذة بالتفكك في سلطتهم، والتي خرج عنها شكل الحكم الممثل بإحكام قبضة قيصر وفرعون على السلطة، وعدم وجود حصانة لأي فرد من الأحرار تحميه من تدني رتبته إلى العبد. وهكذا اتخذت البطولة والتسيّد طابعاً غامضاً في الشرق القديم، ارتبط بالقوى الخارقة والبطل غير المكرر الفريد. لقد شكّل اتحاد الدين بالسلطة شكلاً من أشكال الرقابة على أشكال الفن والمثل الجمالية. وقيد المثل الجمالي في الشرق القديم بفرادة الحاكم الغامض وسلطته قدرته المستمدة من القوى الخارقة الغامضة. لكنه وجد متنفسه في فن العمارة وبناء قبور الأسياد كالأهرامات والرسم واضحة الملامح الفريدة الوجه لقرائن الموتى والمومياءات.. وظلّت المثل الجمالية غامضة غير محددة مرتبطة بالوجه الفريد غير المتكرر المعين من الطبيعة الجبارة الخارجة عن قدرات البشر كأبي الهول في مصر.

وعليه، إذا كان نظام العلاقات الاجتماعية في ممالك الشرق القديم أثر على الأشكال التي عبر فيها الوعي الجمالي عن نفسه، غير أنه لم يؤثر على محتوى الفن كحاجة للمعرفة للعالم الموضوعي؛ فالأشكال الجمالية عرضت محتواها المعرفي في الأهرامات والمومياءات.. فالوعي الجمالي يسعى إلى البحث عن المعرفة وعبر كل الدروب الممكنة والمتاحة لتحقيق الحاجات الاجتماعية ضمن نظام العلاقات الاجتماعية القائم. والفن والدين يرتبطان بالظروف الاجتماعية وخصائص تطور النظام في المجتمعات المختلفة.

في العالم القديم: لقد كان العمل أساساً للتطور، وفي حين بات محتقراً مقتصراً في الممارسة على العبد في ممالك الشرق، فإن ذلك الاحتقار له لم يكن وجد طريقه إلى طبقة الأحرار في اليونان بعد، فهذه الطبقة «البنائون والحرفيون ومنهم الفنانون والنساجون إلى جانب القادة المحاربين..» شاركت في كل إنجاز حققته اليونان في ذلك

يشكل الفن أحد عناصر البنية الفوقية القائمة على القاعدة المادية للإنتاج. وإذا كانت عناصر البنية الفوقية الأخرى «السياسية الحقيقية..» تمارس أشكال الإخضاع المباشر القسري لطبقات لصالح الطبقة المتسيّدة، فإن الفن يمارس ذلك بشكل تربوي عن طريق تشكيل الوعي الاجتماعي.

■ سلاف محمد صالح

متجاهلاً حقهم بالوجود المادي الإنساني، فإنه لم تبرز الحاجة إلى نظم حقوقية سياسية واضحة منظمة لإخضاعهم، في حين لعب الفن دوره في «البرهان والإقناع». بمعنى آخر، قام بفعل التربية الشعبية في تلك المرحلة التاريخية. ونجد دلالات ذلك في ملحمتي الإلياذة والأوديسة اللتين تعكسان فنياً العلاقات العبودية المبكرة.

وخلال الفترة المبكرة لنمط الإنتاج العبودي، أدرك الإنسان ذاته كسيد للطبيعة، وأعلى تجسيد لقوانينها الموضوعية، وإن لم يكن أدرك جوهرها بعد. وكان لا بد لذلك أن يجد انعكاساته في الوعي الجمالي - الفن، وأشكاله التي جسدت الإنسان الكامل المنسجم روحاً وجسداً، وقد عبرت مثله الجمالية عن البطال الذي استطاع أن ينتزع من القوى الخارقة - الطبيعة قواها «النار خصوصاً - الصخر..»، وهو، وإن لا يزال عاجزاً حتى تلك اللحظة عن تملكها تملكاً تاماً، وحل ألغازها، فإنه بات ينظر في عينها مباشرة «بروميثيوس - جلامش ورفيقه أنكيديو. هرقل..». وبناءً على ذلك، نلاحظ خصوصاً خلال فترة الانتقال من البربرية إلى المدنية العبودية الحماس والكبرياء للإنسان الذي اكتشف للتو قدراته، وقدرته على الاستقلال النسبي عن الطبيعة، وهو ما تفتقده أدبيات العصور اللاحقة حين فعلت التناقضات الطبيعية فعلها فيه مورثة إياه اليأس والقهر.

الخاص في فن عصر العبودية

مثل ما سبق العام في المثل الجمالية في العصر العبودي. غير أن الباحثين يجدون فروقاً في طبيعة الدول العبودية المختلفة في عالم ذلك العصر. وهو ما انعكس فروقاً في التأثير على القوانين الداخلية للفن وتطوره وأشكاله في كل من «الشرق القديم: آسيا الغربية في فارس ومصر - العالم القديم: اليونان وروما

ويعجز الفن عن أداء دوره التربوي دون تمرير أو خلق للإعجاب بمثله الجمالية، ولذلك عليه أن يلحظ ويراعي القاعدة الاجتماعية ومثلها الناشئة والراسخة على السواء، ومن هنا يظهر المحتوى الطبقي للمعرفة الجمالية في كل عصر من العصور، مصبوغاً بالطابع الأيديولوجي للطبقة السائدة.

أشكال الفن ومحتواه خلال العبودية، هو ما سنحاول إلقاء الضوء عليه في مقالنا اليوم:

العام في فن عصر العبودية

لدى الانتقال من نمط الإنتاج المشاعي البدائي إلى العبودي - المدني كأول شكل من أشكال الأنظمة الطباقية بسبب التطور الهائل الذي بلغته القوى المنتجة أثناء تسجيل انتصاراتها على الطبيعة، وبدء الإنسان إنشاء طبيعة أخرى ممثلة بالمدينة. وإزاء قيام المجتمع العبودي على أساس التناقض الطبقي القائم على استثمار الإنسان للإنسان، فإن أي تطور على أشكال البنية الفوقية بدأ من ذلك العصر، كان يتم على أساس التناقض الطبقي، وكان لا بد له بالتالي أن ينعكس على الفن وظواهره وقوانينه الداخلية وأشكاله.

ولقد المحدد الأساس لجوهر الفن خلال ذلك العصر، هو في كونه بات يحمل الطابع الطبقي للبنية الطباقية في نمط الإنتاج العبودي، من حيث إن هذا النمط هو أكثر أنماط الإنتاج فحاجة في تعبيرها عن استغلال الإنسان للإنسان، ولم يكن ذلك مؤطراً بنظام حقوقي أخلاقي واضح المعالم بعد. وقد انعكس ذلك على مفكري العصر كآرسطو ونظريته في مهام الأفراد وبنيتهم الجسمانية التي تمثل تمييزاً طبقياً واضحاً للوعي الاجتماعي مقتصراً على الإنسان البطال - السيد. وإذا كان العنف مورس على العبيد بشكل فاق

رسالة الشعب الأمريكي



قررت وزارة الخارجية الأمريكية إنهاء أسبوعها الماضي بهذه الكلمات: «في اليوم الوطني لضحايا الشيوعية، نذكر الملايين الذين ماتوا وهم يعيشون في ظل الأنظمة الشيوعية القمعية. ونحن نقف مع أولئك الذين يعانون ويقاومون من أجل الحرية التي ينبغي أن تمنح للجميع».

■ لؤي محمد

اخترت تلك الوزارة تاريخ هذا اليوم بدقة «7 تشرين الثاني، الذكرى الـ 102 لثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى»، وأطلقت عليه اسم: اليوم الوطني لضحايا الشيوعية!

تلك كانت رسالة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية للعالم، أما رسالة الشعب الأمريكي، فعبرت عن نفسها في محطات عديدة، مثل مؤلفات البروفيسور هاوارد زين، الذي أُرخ للصراع الطبقي منذ كريستوفر كولومبوس نهاية القرن الخامس عشر، وحتى غزو العراق سنة 2003. كما أُرخ لضحايا الحروب الأمريكية منذ عام 1890.

تحدث كتبه ضحايا الحروب والسياسات الأمريكية، عن 80 ألف قتيل في اليونان من أنصار المقاومة المعادية للفاشية والحزب الشيوعي عام 1948، وضحايا الحرب الكورية 1950-1953، و650 ألف شيوعي

ذبحوا في إندونيسيا عام 1965-1966، و100 ألف شيوعي قتلوا في العراق بعد انقلاب 1963، وثلاثة ملايين قتل خلال غزو فيتنام، ومأساة شعب فلسطين وكارثة هيروشيفا وناغازاكي، والدعم الأمريكي للأنظمة الديكتاتورية حول العالم وغير ذلك.

كما تحدث كتبه عن آلاف العمال الأمريكيين الذين قتلوا برصاص البوليس والجيش الأمريكي خلال الانتفاضات العمالية 1905-1917.

المتحدة الأمريكية. ويستمر تلاميذه اليوم بالنضال من أجل تدريس كتابي «التاريخ الشعبي للولايات المتحدة 1890-1892» و«القرن العشرين 1890-2003» ضمن المناهج الأمريكية، وفرض هذا الخط حضوراً لافتاً في الإعلام والسينما والمسرح والجامعات داخل أمريكا وخارجها عبر مجموعة من تلاميذ زين. فهل سنعرف يوماً في المستقبل اسمه: اليوم العالمي لضحايا الإمبريالية الأمريكية؟

وأثناء الإضرابات العمالية المترامية مع أزمة الكساد العظيم 1929-1935. وصولاً إلى القمع الذي تعرض له الشيوعيون إبان السياسة المكارثية داخل الولايات المتحدة واضطهاد السود واللاتينيين والحروب السنوية ضد شعوب العالم.

مات هاوارد زين عام 2010، وكان يحلم أن تبدأ المدارس الأمريكية تعليم التلاميذ ذلك التاريخ الذي يكتب يومياً بدماء ضحايا الولايات

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



نشرت جريدة «الصرخة» اللبنانية عام 1953 الكاريكاتير التالي مع التعليق: «أقترح المندوب السوفياتي وضع قضية تمثيل الصين الشعبية على جدول أعمال الجمعية العمومية للأمم المتحدة، فعارض المندوب الأمريكي ذلك، وصوتت الأكثرية إلى جانبه بصورة آلية، كما أعلنت أمريكا عن تخطيطها لعقد اتفاقيات مع البلدان العربية، شروطها أن يقوم بين أمريكا والبلدان العربية انسجام آلي بدون نقاش». ما هو مصير هذا الانسجام اليوم حسب رأيكم؟



جديد الذكاء الاصطناعي

أعد مسرح تاغانكا بموسكو مشروعاً باستخدام تكنولوجيا Vera Voice الواعدة للذكاء الاصطناعي. وتمكن تلك التكنولوجيا المشاهدين من التواصل مع الذكاء الاصطناعي الذي يحاكي صوت المغني الشعبي والفنان المسرحي والسينمائي الراحل المشهور، فلاديمير فيسوتسكي الذي توفي قبل 40 عاماً. وكشف لأول مرة عن مشروع محاكاة الأصوات وخوارزميات الذكاء الاصطناعي القادرة على إطلاق نسخة رقمية لأي صوت. وأعلنت إدارة المسرح افتتاح قاعة خاصة يمكن أن يدخلها أي شخص يرغب في التواصل مع الفنان المشهور.

يذكر أن فلاديمير فيسوتسكي (1938-1980) عمل في مسرح «تاغانكا» منذ عام 1964 وحتى وفاته عام 1980 وشارك في إخراج مسرحيات «10 أيام هزت العالم» و«حياة غاليليو» و«العوامل المضادة» و«هاملت» وغيرها.



تقنية الجيل السادس

كشفت وزارة العلوم والتكنولوجيا الصينية خلال مؤتمر صحفي بمشاركة اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح، ووزارة التعليم وزراعة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات، والأكاديمية الصينية للعلوم ومؤسسة العلوم الطبيعية، عن بدء تطوير تقنية الجيل السادس رسمياً. وأعلن المؤتمر إنشاء فريق عمل وطني تشكله الإدارات الحكومية لتطوير تقنية الجيل السادس، وتأسيس فريق خبراء من الجامعات ومعاهد البحوث، لتقديم اقتراحات حول بحوث الجيل السادس، وتقديم الاستشارات. وأشارت الوزارة إلى أن أبحاث الجيل السادس لا تزال في المرحلة الأولى من الاستكشاف.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الإسم	الهاتف	دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0968844820	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبوحماسة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
السويداء	هاني خيزران	0952769397	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقبة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 10 / 11 / 2019» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18 / 12 / 2003

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03 / 12 / 2011

في تناقضات الحركة الشعبية وجدلية الماضي والمستقبل



التغيير هو صراع بين الماضي والمستقبل. بين بنية وصلت إلى حدودها التاريخية وأصبحت معيقة ومدمرة للمجتمع، وبين بنية نقيضة نستبدلها عبر حل تناقضات البنية القديمة، وبتق طريق المستقبل لقنوات عدم الرضا الشعبي وحاجاته المادية أو المعنوية، لحماية المجتمع من الدمار والتفكك، وإنشاء مجتمع العدالة العميقة والسعادة الحقيقية لبشر يلعبون أدوارهم الاجتماعية لصالح تقدم المجتمع. هذه الأدوار التي تنتج قيمتهم الفردية، وإنشاء البنية السياسية الجديدة للإدارة الجماعية والشعبية للمجتمع العادل والقادر والسعيد، عبر التوزيع العادل للثروة والإدارة.

■ محمد المعوش

وبين الماضي والمستقبل يُجتم وزن الإرث الطويل الثقافي والنفسي والمعرفي كعناصر من البنية الفوقية للمجتمع القديم، نشد في الخلف، وترخي بثقلها. ولا بد للجديد أن يحل هذا التناقض بعناصر معرفية ونفسية جديدة لتعطيل أدوات الكبح والعناصر الرجعية المعطلة.

تناقض بين اتجاهين في ذات الوقت

التناقض بين الماضي والمستقبل لا يُعبر عن نفسه بشكل اتجاهين اجتماعيين منفصلين وقوى منفصلة صريحة بشكل مطلق. صحيح أن القوى الشعبية المقهورة بالمعنى الاقتصادي والسياسي المباشر تمثل الحامل المادي للمشروع التقدمي، وبأن قوى رأس المال المستغل والفساد والنهب تمثل الاتجاه الرجعي اجتماعياً، ولكن القوى التي تمثل التقدم موضوعياً «كقوة بذاتها» عليها أن تعكس ذاتياً «كقوة لذاتها»، لكي تحقق الكامن فيها كقوة بناء للمستقبل. وهذا ليس جديداً، فطالما عبرت الأدبيات الماركسية-اللينينية عن دور الوعي والمشروع السياسي والبرنامجي في تحويل التمرد والرفض والمطالب إلى قوة سياسية تغييرية. في التجارب الثورية للقرن الماضي كان لوزن الجانب الاقتصادي والسياسي المباشر الحضور الأبرز في البرامج الثورية التحويلية للمجتمع، مع حضور أقل بروزاً للجانب المعنوي والنفسي والمعرفي في هذه البرامج، على الرغم من المحاولات للدفع بتطوير هذا الجانب، ولكنها لم تتحول إلى اتجاه سائد في الحركة الثورية. تلك التجارب التي شددت على دور «الثقافة

«المعرفي، الثقافي، النفسي والوعي عامة» وتأثيره على التطور الاجتماعي. وتجاهل هذا الدور يعني إسقاط جدلية المجتمع، واتخاذ موقف ميكانيكي اعتماداً على دور العوامل الاقتصادية- الاجتماعية وحدها. ودور الوعي ككفه لينين بقوله «الفكر وحده لا يصنع الثورة، بل وعي الفكر». وإذا أضفنا الاغتراب والجانب النفسي تصير المقولة «بل وعي الفكر والاغتراب والحرمان المعنوي والنفسي» هو ما يصنع الثورة.

جوانب سريعة

رفض الإنسان للمجهول، وحاجته لفهم العالم بشكل جديد بعد تفكك العالم القديم من حوله، ووعي موقعه في العالم الجديد، وكيفية تحقيق كل طموحاته وأهدافه الوجودية بشكل ملموس، والتي من أجلها انتفض (ولو ضمناً لم يعيها بشكل واضح)، هي عوامل تفرض على القوى البديلة أن تساعد الإنسان على تخطي غموض الجديد، وإسقاط وإضعاف وزن وثقل فهمه وثقافته وتصوراته السابقة عن العالم. عبر تقديم تصور جديد عن العالم أبعد من السياسي والاقتصادي، بل التعبير عن كل الجوانب التقدمية في الفرد، حتى لا تبقى المعاني القديمة وحدها هي التي توجهه. فلا يمكن للتصورات والمعاني القديمة أن توجه إرساء مجتمع جديد شامل، لا بل هي تتناقض معه.

الرغم من شطحاته السياسية»، الباحث النفسي النمساوي، الذي تحول لاحقاً إلى مواقع فوضوية ومثالية. أكد رايش، وتحديداً في كتابه «سيكولوجيا الجماهير الفاشية» و«ما الوعي الطبقي»، أن التركيز على عاملي الجوع والفقر، والاتجاه الاقتصادي في عدم الماركسية، كانت أسباباً أساسية في عدم القدرة على جذب القوى التي وجدت في هتلر ومشروعه نموذجاً ورمزاً حتى في أبسط القضايا كاللباس العسكري والفرق الموسيقية ورموز القوة «البطولة» القومية، وحتى تجمعات الشباب الهتلرية التي أمنت أطراً للتفاعل الشبابي، كتمرد على المنطق المحافظ للمجتمع «على الرغم من شكلية هذه المعايير». ويقول رايش إن القوى الثورية وقتها فشلت في تناول هذه الجوانب المعنوية والذاتية، أي مهمة فهم «ما الأفكار والرغبات التقدمية التي تتواجد تبعاً للفئات والمهن والأعمار والجنس» و«ما الرغبات والهواجس والأفكار التي تعيق تطور المظهر التقدمي «الثوابت التقليدية»، ويكمل: «لكن منظمة كانت ترفض كل سيكولوجيا وتنبؤها بوصفها مناهضة للثورة لم تكن ناضجة ولا مهياًة لمثل هذا العمل».

في تخطي الكبح والشد الرجعي

هذا التناقض القائم في الحركة الشعبية نابع أساساً من دور المستوى الفوقي

البديلة» وأدواتها «التجربة المجرية-الهغرافية مثلاً»، والتشديد على أن يتضمن البرنامج البديل طرح التحق الفردي الشامل وحاجاته المادية والمعنوية «كتعبير عن مقولات ماركس حول حل مسألة الاغتراب وتحقيق الذات الفردية، والتي وضّحها لينين، وشدد عليها ستالين في تعريفه للاشتراكية، وعبر عنها الروائيون والشعراء الاشتراكيون». ولكن التعتد الاجتماعي طوال عقود المشروع الليبرالي من توسيع لهامش الفرد والمناورة الرأسمالية في الإشباع الوهمي للحاجات النفسية الذاتية والسعادة السطحية الضيقة، رفع من وزن العنصر النفسي والمعرفي. وأصبح لزاماً على البرنامج البديل أن يتناولها ليس فقط على المستوى النظري العام، بل البرنامجي المباشر، في خطوات حلها الملموسة.

فهذا الوزن النفسي والمعرفي الحاضر بقوة ضمن حالة عدم الرضا الشعبية قد يكون عامل كبح وشد رجعي للخلف في ذهن القوى صاحبة المصلحة بالتغيير، وقد يكون، على العكس، مصدراً لتزخيم مشروع التحويل الاجتماعي. أخذاً بالاعتبار الحرب الفكرية والدعائية والثقافية للقوى الرجعية على هذا المستوى بالتحديد. إذا ينبغي تعطيلها عبر تبني الوزن النفسي والمعرفي في برنامج التغيير الملموس، بتناول علني وصريح. فهم هذا التناقض بين الاتجاهين في الحركة الشعبية دعا إليه مبكراً ويهلم رايش «على

على القوى البديلة
أن تساعد الإنسان
على تخطي
غموض الجديد
وإسقاط وإضعاف
وزن وثقل فهمه
وثقافته وتصوراته
السابقة عن العالم

قاسيون

5000 ل.س للمؤسسات والجهات العامة والخاصة

قيمة الاشتراك السنوي للأفراد

2000 2020

إطلاق حملة الاشتراكات السنوية

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

